(3)

أزمة العراق...
غياب المشروع الثقافي التربوي

❖

ضيف الملتقى معالي الدكتور

علي محمد الحسين الأديب

❖

■ كانون الأول 2012 ■

التقديم

ضَيف ملتقى الثلاثاء الشهري ببغداد معالي الاستاذ علي الاديب وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 6 كانون الأول 2012، قال الدكتور إبراهيم بحر العلوم مفتتحاً الندوة بآية من الذكر الحكيم: قال الله في محكم كتابه ﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين﴾ ورحب بالحضور الكرام قائلاً:

سماحة السيد بحر العلوم، ضيفنا العزيز، أصحاب السماحة والمعالي والسعادة الأخوة الأكاديميين والإعلاميين، السيدات العزيزات والسادة الكرام.

أحييكم أجمل تحيةٍ وأرحّب بكم في الملتقى الشهري الذي أقيمَ نتيجةً لطلباتٍ كثيرةٍ من المعنيين بالشأن العراقي. ألتقكيم في ملتقاكم الشهري الذي يُعقد في شهر محرم الحرام، ونحن نعيش ذكرى واقعة الطف واستشهاد أبي الأحرار الإمام الحسين عليه السلام وآل بيته وصحبه الكرام، علّنا نستمد من هذه الذكرى ما يعيننا على مواصلة المسيرة.

الملتقى لتفعيل الحوار

سيداتي سادتي، نلتقيكم ثانيةً وثالثةً في هذا الملتقى الشهري، ولربما نحتاج إلى التأكيد على نقطةٍ أساسية هي أنّ هذا الاجتماع الشهري جاء استجابةً لطلب كثيرٍ من الإخوة والمعنيين بالشأن العراقي لضرورة تلاقح الأفكار وإنضاج الحوار بين النخب العراقية، ولعلّ من السبل المفيدة في هذا المجال هو عقد هذه الاجتماعات في ظلّ الأزمة السياسية التي يعيشها العراق والصراع الموجود في هذا البلد، على أمل أن تساعد الملتقيات على حلحلة القضايا وتفهمها.

كلنا أملٌ ونحن نودّع هذا العام ونستقبل العام الجديد بما فيه من آمالٍ وأحلامٍ ومشاكل، نأمل أن نتناقش حول هذه المشاكل مع ضيوفنا الكرام، لعلّ مثل هذه الملتقيات تتمكن من وضع الأولويات بالشكل الذي يخدم بناء العراق.

ضيفنا العزيز لهذه الأمسية غنيٌ عن التعريف، فهو ابن التجربة الإسلامية في العراق، وشارك مع إخوانه في التجارب الوطنية الأخرى في مسيرة مواصلة الجهاد ضد الاستبداد والدكتاتورية، نأمل جميعاً المشاركة في وضع الأسُس لبناء عراقٍ جديد.

آل الأديب والحركة الإسلامية

وتأتي قيمة هذه الشخصية اليوم من تاريخها الجهادي والتربوي والعلمي طوال هذه العقود الأربعة. ومن خلال مراجعةٍ لتاريخ الحركة الإسلامية في العراق التي انطلقت على يد الشهيد السعيد السيد محمد باقر الصدر، نجد لآل الأديب الدور المهم، ولشخصياتٍ مثل الحاج محمد حسين الأديب والحاج محمد صالح الأديب الدور التأسيسي في الحركة.

لعلي أستعير ما قاله سيدنا الكبير السيد بحر العلوم في يومياته أثناء

الخمسينيات والستينات من القرن الماضي، يقول: طلب مني الشهيد السيد الصدر إلقاء محاضراتٍ عن التاريخ الإسلامي لمجموعةٍ من الشباب في كربلاء فكنت أذهب مساء كلّ خميسٍ إلى كربلاء، وكان يلتقيني الحاج محمد الحسين الأديب في (كراج كربلاء) ليرافقني إلى المدرسة - وهي قريبةٌ من منطقة المخيم - لألقي محاضرتي هناك وبعدها يودّعني عائداً إلى النجف. هذا يبيّن وجود علاقةٍ تاريخيةٍ في هذا الموضوع.

لقد أدّى ضيفنا العزيز دوراً قيادياً في الثمانينات والتسعينات، لا أريد الخوض فيه الآن، فكلّنا شاركنا وبحمد الله في هذه المسيرة من المنافي ومن الداخل، ولا أريد أن أتطرّق إلى رحلته العلمية طوال الفترة الماضية لكن أريد أن أتوقف عند محطات لعلها تشكل مقدمةً لحديثه في هذه الأمسية.

في التسعينات من القرن الماضي، كانت لندن إحدى الساحات الفاعلة للمعارضة العراقية، دعا السيد الكبير إلى ندوةٍ عن الأهوار، وشاركت فيها شخصياتٌ من تياراتٍ سياسيةٍ مختلفة، وكان تصنيف المعارضة حينذاك تصنيفاً أكثر واقعية، التيار الإسلامي والتيار القومي والديمقراطي والتيار الكردي. انقلبت في العراق الجديد هذه التصنيفات على أساسٍ مكوناتي، وشارك في تلك الندوة الدكتور عبد اللطيف رشيد وضيفنا العزيز وآخرين حيث كان حديثه في تلك الفترة من الأحاديث المميزة والواعية لمستحقات المرحلة وكان فيه رؤيةً سياسيةً حظت على احترام الجميع.

إدارة الأزمة السياسية

"فلنعُد بالزمن إلى الوراء، إلى أواخر عام 2010، وكلكم تتذكرون هذا العام، عام المحنة، لعل هذه المحنة مستمرةٌ حتى يومنا هذا، كان عام 2010 من الأعوام العصية التي ما زال يتذكرها الكثير من العراقيين، أقام معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف ضمن اهتماماته بالقضايا

السياسية والقانونية ندوةً للبحث في "إدارة الأزمة السياسية" واقترحنا أن تشارك فيها كلّ جامعات العراق، كما ارتأينا أن تشترك الرؤى السياسية من داخل المطبخ العراقي السياسي مع الرؤى الأكاديمية لتصبح الرؤى متكاملة، فكان الاتفاق على توجيه الدعوة إلى شخصيتين قياديتين ووقع الاختيار على ضيفنا العزيز والدكتور السيد عادل عبد المهدي وتحدّد تاريخ اللقاء بيوم 25/ 12/ 2010، وحصل ما حصل؛ جرت اتفاقات أربيل، وتشكلت الوزارة، وأُسْنِدَت حقيبة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى ضيفنا العزيز، وتوقعنا أنه لن يتمكن من المشاركة، لا سيما وأنّ يوم التسليم والاستلام في الوزارة سيكون يوم السبت وهو يوم انعقاد الندوة، ولكنه قرّر أن يأتي إلى النجف ويؤجل عملية التسليم والاستلام ويشارك في الندوة ويصبح التسليم في اليوم اللاحق".

خارطة طريق لمعضلة العراق

وكانت محاضرته ثريةً وغنيةً جداً، تحدث عن أسباب الأزمة وجذورها وتوصّل إلى أنّ أسبابها وجذورها ثقافيةٌ، أو بتعبيرٍ أدق ثقافيةٌ تاريخية، وما زلت أذكر نهاية حديثه، حيث يقول: لا أحد منّا يريد أن يتنازل للوطن لكننا نريد الوطن أن يتنازل لنا. وبهذا وضع علامةً تشير إلى أسس المشكلة.

في نهاية 2011 أطلّ ضيفنا العزيز ببحثٍ جيد، وهذا البحث كان "خارطة طريقٍ لمعضلة العراق" ولربما كانت صحيفة "المواطن" من الصحف الأولى العراقية التي نشرت هذا المقال، والحقيقة أنه كان مقالاً موضوعياً يحمل رؤيةً سياسيةً يستشرف بها المستقبل ويطرح رؤى تغييرية وقد توسع في البحث في ما بعد، فأصبح كتاباً ونُشِر هذا العام.

هذه المقدمة تقودنا إلى المحور الأساس في الحديث، العراق اليوم يعيش أزمةً والكل يتذكر أننا في الشهر الماضي كنا في لقاءٍ مع الشخصية

الوطنية الدكتور السيد عادل عبد المهدي. وقد كان لقاءاً موجعاً إذ أنه طرح تجربته السياسية وقيّم الإطار السياسي للسنوات العشرة السابقة، وتوصّل إلى أن المرحلة السياسية الراهنة هي مرحلة غياب المشروع الوطني. الأستاذ الأديب معالي الوزير يحمل مشروعاً سنستمع إليه في هذه الأمسية لنطّلع على آفاق هذا المشروع وعلى أدواته لعله يحمل معه رؤيةً متفائلةً لمستقبل العراق فأهلاً وسهلاً به.

القسم الأول
المحاضرة
أسباب الأزمة وجذورها ثقافية تاريخية

■ لا بدّ من المرور على التاريخ

ألقى معالي الوزير الأديب محاضرته مرحباً بالضيوف وبالدكتور بحر العلوم قائلاً: أنا أشكر الأخ العزيز الدكتور إبراهيم بحر العلوم على هذا التقديم المفصل، وأرجو أن يكون حديثي مناسباً لهذا الجمع لأنه مزيجٌ من السياسيين والأكاديميين والمثقفين والمتطلعين إلى إيجاد مخرجٍ لهذه الأزمات التي تكتنف الوضع العراقي بشكلٍ عام. لكن لا بدّ من المرور على جزءٍ من التاريخ، لأنّ التاريخ يترك آثاراً بأحداثه التراكمية على الإنسان والمجتمع لا يمكن الخلاص منها لذلك لو أراد الباري عزّ وجلّ إرسال الأنبياء الآن ليغيروا المجتمع لواجه هؤلاء مقولةً مشتركةً هي أننا وجدنا أمةً ونحن على آثارها مقتدون، هذا تقديس الماضي. الأجيال السابقة أكثر وعياً وأكثر إدراكاً من الجيل الحالي لذلك ينبغي الاستسلام لآرائها ومدّ خطوط المستقبل للوصول إلى أيّ حل، وهذا ما نسميه حالياً "إعادة إنتاج التاريخ"، أو إعادة إنتاج الأحداث الماضية.

■ هل العرب فعلاً خير أمةٍ أُخرِجَت للناس؟

العقل الإنساني أسيرٌ لثقافة الماضي، وأسيرٌ للصراعات التاريخية، وبالتالي فهو متمحورٌ أساساً وغير متحرّر، يدّعي أنه صاحب إرادة، لكنّ إرادته مفقودة. ينشدّ إلى الحوادث التاريخية، هذه الحوادث التاريخية ليست عابرةً بل هي مجموعة أفكارٍ وممارساتٍ وسلوكٍ وعقائد تأخذ شكلها وتؤثّر على أقوام، وبالتالي تجد الناس يتوزعون إلى شرائح مختلفة. فلانٌ من العشيرة الفلانية لديه نوعٌ من الاعتداد بهذه العشيرة تفكيره من صلب تاريخ هذه العشيرة، وفلانٌ ينتمي إلى مذهبٍ معينٍ عنده تراكماتٌ ثقافيةٌ معينةٌ وأصحابه دخلوا في صراعاتٍ فكريةٍ وثقافيةٍ بل حتى سلوكيةٍ مع الآخرين عبر التاريخ تركت آثارها في الجيل الحالي، صراعاتٌ قومية... وربما مرّت أوروبا في فترةٍ من الفترات بعملية التمحور بالاتجاه القومي، وأصبحت أغلب الصراعات بهذا الاتجاه.

لم يكن العالم العربي بعيداً عن الصراعات القومية، فنحن نرى آثارها اليوم في العراق، كل قوميةٍ تتحصن بأفكارها وتعتقد بأنها الأولى والأفضل والأحسن والأكثر ثقافةً من الأخرى. هذا التفضيل القائم على أساس الـ"أنا"، سواءٌ الـ"أنا" الفردية أم الـ"أنا" الاجتماعية، التي أشار إليها القرآن الكريم "أنا خيرٌ منه خلقتني من نارٍ وخلقته من طين"، هذه عملية التفضيل. كلّ إنسانٍ وكلّ مجتمعٍ وكلّ أمةٍ من الأمم ترى لنفسها الأحقية والأفضلية وبالتالي ينبغي تسخير كلّ الأمم لهذه الأمة التي تُعْتَبَر القائدة. وكم استشهدنا نحن في العالم العربي بآيةٍ قرآنيةٍ مبتورة "كنتم خير أمةٍ أُخْرِجَت للناس"، كأنّ العرب أفضل من بقية الأمم بناءً على هذا النصف الأول من الآية الكريمة، في حين لو قرأناها بالكامل نجد أنّ الأمة الخالية من القيم لا يمكن تقديسها وتقديرها ولا يمكن أن تكون أفضل الأمم، فالآية الكريمة هي: "كنتم خير أمةٍ أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله"، لا إيمان بالله ولا أمرٌ بالمعروف ولا نهيٌ عن المنكر هنا.

كلّ الممارسات تدخل في قائمة المنكر، بل أصبح المنكر الآن معروفاً ضمن قواعد وأفكار ونظريات الغرب، أصبحت قيمنا سراً، قد تكون جزءاً من عقائدنا الغير متكلم بها، وازداد التماهي بالآخر الغربي الأجنبي.

نسمع اليوم حديثاً عن حقوق الإنسان بشكلٍ مكثفٍ جداً. لكنّ الحديث عن حق الإرهابيين، عن حق المتهمين بقتل الناس، أما الضحايا فلا نصيب لهم، يبدو أنّ هؤلاء ليسوا جزءاً من الإنسانية. لقد جاء الإسلام لكي يجعل هذه الأمة الأرقى والأكبر والأعلم، كانت خير أمةٍ أُخْرِجَت للناس لأنها أمرت بالمعروف. أما الآن فقد اشتهرت بالقتل والاختطاف والتعذيب والتنكيل بالأمم الأخرى، والعدوان والكيد، هذه خصائص الجاهلية، والمجتمع الإسلامي ما جاء إلا ليغير ملامح الجاهلية: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين".

القتل كان شيمة العرب، أساساً كانت تحكم القبيلة مظاهر القوة، بالتالي فالقبيلة حينما تُغير على القبيلة الأخرى كانت تُعتبر مميزة، وكانت تحمل وساماً. اقرأوا ما كتبه شعراء الجاهلية، كانوا يفتخرون بأنهم أغاروا أو سبّوا أو صادروا الأموال وقتلوا النفوس، هل ترون في ثقافتنا الحالية شيئاً مغايراً؟ أم هي عودةٌ مرةً أخرى لإعادة التاريخ؟ ومع ذلك نحن نستشهد بالقرآن: "كنتم خير أمةٍ أخرجت للناس".

■ هل الامة التي تحتفي بقتل الحسين عليه السلام إسلامية؟

نحن الآن نعيش أجواء محرمٍ الحرام، ذُكِر في القرآن "قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى" وما أكثر القربى، ولكنّ الأقرب إلى الرسول هما السبطين الأول والثاني، الحسن والحسين، كم من حديثٍ ذُكِر عنهما وسمعه الصحابة بما فيهم من حضر واقعة الطف، هذا الحديث لا تنقله فئةٌ دون فئةٍ ولا مذهبٌ دون مذهب، كل المسلمين اتفقوا عليه "الحسن والحسين

سيدا شباب أهل الجنة"، إذا كان سيد شباب أهل الجنة يُقتل ويُحتفى بقتله، هل تُعتبر هذه أمةً إسلامية؟ هل هذه خير أمةٍ أُخرجت للناس؟ هل هذا جزاء النبي؟

هنا نتساءل وندخل في عمق العمل السياسي، كانت الجاهلية ممارسةٌ واعتقادٌ وثقافة، وجاء الإسلام وأنقذ هذا المجتمع وأوجد ثقافةً حلت محلّ الثقافة القديمة. لكن السؤال هو كم الفترة التي عاشها الرسول ﷺ لكي يؤثّر في نفوس الناس فيغير السلوكيات والاعتقادات والشعارات؟ ربما أفلح في رفع شعاراتٍ مغايرةٍ للجاهلية، في حمل أهدافٍ أوضح من الأهداف السابقة، ولكن هل استطاعت هذه الثقافة الجديدة أن تدخل إلى أعماق فكر وسلوكية الإنسان؟ الجواب موجودٌ في القرآن الذي يتحدث في سورة المنافقين وغيرها عن شريحةٍ كبيرةٍ هم المنافقون والذين في قلوبهم مرض، هؤلاء كانوا ضمن جسد العالم الإسلامي. هذه ظاهرة الإيمان بالشيء وظاهرة رفع لافتة الشيء؛ ﴿قل لا تقولوا آمنا بل قولوا أسلمنا ولمّا يدخل الإيمان في قلوبكم﴾.

■ من يتحدث عن حقوق الإنسان إرهابي!

من يرفع الآن في برلماننا الحالي لافتة حقوق الإنسان قد يكون جزءاً من اللجنة المتخصصة بحقوق الإنسان، وقد جاء لي شخصٌ بمعلومةٍ وملفٍّ عن شخصٍ أُلقي القبض عليه على أساس أنه يريد تفجير مرقد الإمام الكاظم عليه السلام في هذه الزيارة وهو يحمل هويةً من مجلس النواب خاصةٌ بحقوق الإنسان وقّع عليها رئيس اللجنة، إنه الآن في المعتقل.

لقد رفعنا لواء الديمقراطية وقلنا إنّ الدكتاتورية ولّت، وانتهى عصر صدام وانتهت فترة البعث لأنه كان يؤمن بالحزب الواحد والرأي الواحد ويحشر الناس على نمطٍ من التفكير واحد، الآن تحدثنا بالديمقراطية، المتحدث عن الديمقراطية يؤمن بالديمقراطية، أطرح هنا سؤالاً: آليتنا

أصبحت ديمقراطية، والانتخابات صارت ديمقراطيةً أيضاً، ولكن في حال وجود محافظةٍ أو مجتمعٍ أو منطقةٍ مشبعةٍ بالإرهاب وحاضنةٍ له ومولدةٍ له بل وقائدةٍ له، هل يمكن أن تشارك في الانتخابات الديمقراطية؟ أيّ ديمقراطية تكون هذه؟ لو كان لديك الآن بركةٌ من الماء، وتأتي بماءٍ ملوثٍ وتصب فيها، هل يصلح ماؤها للشرب؟ ديمقراطيةٌ من هذا القبيل لا يمكن أن توصل إلى نتيجةٍ على الإطلاق، لكن نحن مبهورون بالشعارات أكثر من عملية التطبيق مثلما نتحدث عن الإسلام ونصلي صلاة جماعة، كل هذه الطقوس الدينية الشكلية نقوم بها ولكن "لمّا يدخل الإيمان في قلوبكم" فما الفائدة؟

■ الإسلام التجاري!

مشروع الإسلام والأنبياء والأوصياء مشروعٌ تغييري لصناعة الإنسان، حينما أرسل الباري عزّ وجلّ الرسول قال "ليتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلالٍ مبين". إذاً لدينا مرحلةٌ هي مرحلة الضلال المبين والمرحلة الأخرى التي بدأت الآن هي مرحلة التزكية وهي تبدأ من منهج تلاوة آيات الله. هذا المنهج إذاً مكتوبٌ وبالتالي تبدأ هذه العملية بالتزكية، أي الانتهاء من الماضي والبدأ بعهدٍ جديد، هل يوجد شيءٌ من هذا القبيل عندما نقول لا اله إلا الله محمدٌ رسول الله بينما كنا نعتقد بالأصنام والأوثان وتقديس الأفراد والأشخاص؟ أصبحنا نعتقد أنّ الإله الذي يصدر لنا الأوامر واحدٌ ونتلقى منهجه من محمد رسول الله، هل حدث هذا فعلاً؟ لماذا قُتل الحسين ولماذا فرحوا بقتله؟ لماذا احتفلوا في الكوفة ودمشق؟ هذا يدلّ على أنّ الطاقم الذي كان موجوداً هو طاقمٌ سلطويٌ وليس باحثاً عن النظام ولا عن مشروع تغيير. كان يبحث عن السلطة فقط، هذه السلطة موجودةٌ في قريش التي أصبحت فيما بعد تشكّل مجموعة الخلافة المتوارثة، لم يتحقّق ذلك من خلال الحروب، اتّبعوا نفس النهج الذي تبعته البداوة في الجزيرة، أقاموا غاراتٍ على المدينة ووقعت معركتي بدرٍ وأُحد،

إضافةً إلى الخندق والأحزاب وصار فتح مكة. أصبحت المسألة إذاً تجارية فقرّروا الدخول إلى الإسلام لمحاولة التغيير من الداخل.

الأمر نفسه بالنسبة إلى الدخول بالمشروع الديمقراطي إلى مجلس النواب، إلى هذه الحكومة التي تُسمى حكومة الشراكة الوطنية، هذا المشروع لا يُسمى مشروعاً تغييرياً ولا يمكن أن يوصلنا إلى نتيجة.

■ النموذج العراقي ودائرة الاقصاء والتهميش

التحالفات القائمة الآن في المشروع السياسي قائمةٌ على أساس من يستأثر بالعراق، وليس من يشارك الآخر. عدنا إذاً إلى البحث عن السلطة، والسلطة لها نفس منطق القوة. لذلك نجد العبارات نفسها، كل طرفٍ يهدّد الطرف الآخر، ليس لدينا مشروع احترام الآخر، وليس لدينا مشروعٌ اسمه الدائرة العامة. أنا أحترم قوميتي، أريد أن أعزّز لهؤلاء مكاسبهم، كلّما استطعت أن أجمع مالاً سأعطيه لهؤلاء، كلّما استطعت أن أتعيّن يعيّنني هؤلاء، وكلّما استطعت أن أرفع من شأنهم فعلت. هذا يسمونه الإقصاء وعدم الإيمان بالآخر.

هل يوجد ما يُسمى بالدائرة الوطنية؟ أجل، إنه موجودٌ بالشعار، الكل يتحدث عن المواطن والوطنية، ولكن أي وطن؟ الوطن الخاص بقوميته، وبمذهبه، وبعشيرته، وبالفئة السياسية التي ينتمي إليها، لكن المشروع مشروع سلطة، والهدف هو الوصول إلى السلطة.

لذلك ليس من الصعب إيجاد تحليلٍ واضحٍ للمشروع فقد تم تسجيل 313 كياناً في أول انتخاباتٍ في العراق. حتى في أميركا يوجد مشروعٌ لحزبين عندما يفشل أحدهما يذعن للأمر الواقع حتى لو كان الفارق قليل. قبل أيامٍ عندما فاز أوباما في الشوط الثاني من الانتخابات في المرحلة الثانية قيل أنه تريّث ولم يخطب خطابه لشعب الولايات المتحدة الأمريكية، وحينما سُئِل عن

ذلك قال إنه انتظر المرشح الآخر أن يذعن للفوز. وحينما وجّه له برقيّة تهنئةٍ بدأ يخاطب الآخرين بأنه الفائز وأنه أصبح المسؤول ولكنه في نفس الوقت قال إنه سيستفيد من خبرات الذين فشلوا في الانتخابات، ولم يقل إنه سيقصيهم أو سيجردهم من كلّ شيء.

لكن لاحظوا ما حدث في التاريخ، ونحن نتعلم من التاريخ، ما إن توفي الرسول ﷺ، لم يعطوا أيّ واحدٍ من أهل البيت أو من الأنصاريين الذين استقبلوا المهاجرين في المدينة أيّ منصبٍ إداري، هذا إقصاءٌ بالكامل وتهميش. لماذا اعتنقوا الإسلام؟ لماذا احتضنوا الرسول الذي كان طريداً، الذي خرج من مكة؟ هذا جزاؤهم أنهم يقصون من كلّ المعاهدات.

علينا أن نفهم هذه الحقائق بشكلٍ صحيحٍ ونخجل منها ونستنكرها، أنتم لم ترتكبوها، بل ارتكبها الآخرون، لكن هل يمكننا الاستفادة منها عندما نحلّل التاريخ؟ أم أنّ التاريخ أصبح قصصاً؟ هذه القصص التي وردت في القرآن وفي التاريخ تحتاج إلى تحليل. على السياسي أن يستفيد منها، كانت الأمة الإسلامية تشمل كلّ القوميات، ولم تعتبر أيّ قوميةٍ من هذه القوميات نفسها أفضل من الأخريات. الإسلام أصلاً بُنِي مع شخصيات لم تكن لها عشائر أو وجودٌ اجتماعيٌّ كبيرٌ ولا ثروةٌ فسمّيت هذه الشخصيات بالصعاليك أو الفقراء، كصهيب الرومي وبلال الحبشي وسلمان الفارسي وغيرهم.

أصبح تفكيرنا الآن طبقياً، ونريد أن نقلّد النموذج الموجود في الخليج؛ حيث عائلةٌ معينةٌ تحكم البلاد إلى أبد الآبدين، وهو نفس نظام الخلافة الوراثية، فهل هذا يسمى ديمقراطية؟

أوباما جاء من كينيا، أبواه غير معروفين وهو أسود، وقبل سنين كان يوجد تمييزٌ بين الأسود والأبيض، مع ذلك لم يستنكر أحدٌ الأمر بل تسلّم أوباما الحكم وانتخبوه مرّةً أخرى وصار رئيساً، هذا هو بلد الديمقراطية، أما نحن فما زلنا نفرّق بين الكردي والتركماني والعربي، وما زال سلوكنا على حاله.

■ المشروع السياسي ينطلق من الثقافة

لذلك أقول بصراحة - وأنا لا أحاول أن أطيل الحديث لكني أريد أن أصل إلى نتيجة - إنّ المشروع السياسي لعملية التغيير يبدأ من الثقافة، ويبدأ من الوعي والتاريخ، لأننا أصبحنا أتباعاً لتاريخٍ ملوث، ولتاريخ جناةٍ ومجرمين. لا يمكننا أن نقلدهم، يوجد انحرافٌ عن المسيرة، لقد صودر الجهد الذي بذله الرسول الأكرم بأكمله. صحيحٌ أنّ هذا القران بقي ونحن نطبعه سنةً بعد سنةٍ ونقرؤه ونحفظه، لكن ليس لدينا استعدادٌ لتطبيقه، وحينما نُسأل عن عدم تطبيقه نجيب بأننا لسنا ملائكة، كأن القرآن مختصٌّ بعالم الملكوت.

■ المجتمع العشائري

المجتمعات كم نوع؟ يوجد نظام حكمٍ دينيٍّ ونظامٌ مدنيٌّ ونظامٌ عشائريّ، فأيّ نظام نتّبع؟ فكلّ واحدٍ من هذه المجتمعات له إسهاماتٌ معينة. قرّرت أوروبا كلها أن تكون حكومتها مدنيّة، والحكومة المدنية تعني الخضوع للقانون، والقانون يصوغه المجلس والكل تابعٌ له من رئيس الجمهورية إلى أدنى إنسانٍ في البلد. في هذا الحكم إذاً حقوقٌ تشمل الصغير والكبير بدون استثناءٍ وبدون أيّ نوعٍ من التماهي، وفيه أيضاً واجباتٌ على الجميع، وتوجد عقوباتٌ على أيّ نوعٍ من الخروج عن القانون. انتظمت أوروبا على هذا الأساس، القيم أصبحت قيم احترام القانون، القانون لديهم محترمٌ ومقدس، لقد جرّوا رئيس جمهوريتهم إلى المحاكمة، وبالأمس جرّوا رئيس (CIA) - أكبر جهازٍ مرعبٍ في العالم كلّه - إلى المحاكمة، وأخرجوه من منصبه. القانون لديهم محترم، أما نحن فما زلنا نتناقش حول تفسير هذا القانون. حتى بالنسبة إلى المحكمة، لا محكمة دستورية لدينا، أي أنّنا لا نريد القانون، نريد حياةً بلا قانون، ولكن ما العمل؟ نحن نفتري على تفسير القانون، ونبقى نفسره بالأسلوب الذي يناسبنا.

يوجد أيضاً مجتمعٌ ديني، وفي المجتمع الديني قيمٌ دينيةٌ، أي أنّ لدى المواطن حكومةٌ ذاتيةٌ بينه وبين ربّ العالمين. حينما يرفع رجله من مكانٍ إلى آخر يتسائل إن كان الله يرضى بذلك. هنا المسطرة دينية، والقيم التي يُلزم بها المواطن قائمةٌ على هذا الأساس، وأنا متأكد أننا لسنا من النوع الأول ولا من النوع الثاني. فلنعُد مرّةً أخرى إلى القيم العشائرية؛ العشائرية كانت قائمةً قبل الإسلام، وكلّ قبيلةٍ كانت تفتخر بأنها الأقوى والأكثر عدداً، لذلك نزلت الآية القرآنية "ألهاكم التكاثر حتى زرتم المقابر" إذ إنهم عندما ينقص عددهم يذهبون إلى المقابر ويقولون هؤلاء منا أيضاً حتى تكبر عشائرهم، الكثرة العددية كانت مهمة، مثل أوراق الاقتراع في الصناديق. لدى العشائر سننٌ وأوضاعٌ منعتهم عن تأسيس دولة. لم ينجحوا بتأسيس دولةٍ في الجزيرة العربية. الإسلام أسّس أول دولةٍ وأخضعهم عندها للقانون حيث قال ﷺ: "لو أنّ فاطمة بنت محمدٍ سرقت لقطعت يدها". كان هذا القانون، فهل نحن نتبع هذه المسيرة؟ كلا، هذا نائب رئيس الجمهورية لا يمكن محاكمته، إذا حاكمه أحدٌ معناه أنه يريد أن يلغيه سياسياً. دعوه يقتل حسب مزاجه... ولا يمكن جرّه إلى النزاهة لأنه موجودٌ في لجنة النزاهة، وهو الذي يحاسب الناس، إنه إرهابيٌّ يمتلك حصانة، أيّ قانونٍ هذا؟ وهل يسمى هذا قانوناً؟

لا يمكن إخضاع مجتمعٍ من هذا القبيل إلا إلى نظامٍ معين. بالنسبة إلى النظام الديني، لا يجوز توزيع الناس على قوائم مذهبيةٍ واجتهاداتٍ شخصية. فلانٌ يجرّك من هذا الصوب وآخر يجرّك من ذاك الصوب. مثل الذي يدّعي أنّ الحديث التالي له أساسٌ في الإسلام: "أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم"، هذا ليس منطقياً. هذه نجمةٌ تهديك من هذا الصوب والنجمة الثانية تهديك من ذاك الصوب. ابحث حول الحديث وانظر إلى من نقله وانظر إلى من أتى به، والهدف منه تبرير ماذا؟ تبرير قتل سيدنا يزيد لسيدنا الحسين، لقد جاؤوا بهذا الحديث للتبرير.

■ المشروع الوطني

ينبغي أن يكون المشروع في العراق مشروعاً وطنياً. توجد دائرةٌ مشتركة ودائرةٌ خاصة. الدائرة الخاصة لك، مثل بيتك، أنت مسؤولٌ عنه، تعيش فيه بالأسلوب الذي يروق لك. أنت من مذهبٍ معينٍ قدّس مذهبك، أنت من دينٍ معينٍ قدّس دينك، الأديان محترمة، والحرية الفردية أيضاً محترمة. لكن عندما تكون مع آخرين لهم اعتقادٌ آخر، أو إيمانٌ بشيءٍ مختلف، تكونون شركاء في الوطن. مثل ملكيةٍ معينةٍ، لكلّ شخصٍ فيها سهم، يعمل على مقدار سهمه. لا يمكن له أن يعتبر كلّ الملكية له. الجميع يتّفق على ذلك، ما عدا العراق فقد اختلف، اختلفوا فيه وأوجدوا لأنفسهم حلولاً.

الهند مثلاً، عدد سكانها مليار نسمة وفيها أديانٌ مختلفةٌ، حتى أنّ بعض الطبقات فيها تسمى الطبقات النجسة، وأبناء هذه الطبقة يختلف نوع أكلهم وشربهم عن باقي الطبقات. الطبقات مصنّفةٌ على جسم الآلهة، ورأس الآلهة فيها طبقةٌ معينةٌ من البشر، وأقدامها فيها أنماطٌ أخرى من البشر، وهؤلاء لا يُسمح لهم أن ينظروا في وجه الطبقة الأعلى، مع ذلك صار مجتمع المؤتمر الهندي لنهرو جمع الكل. هل سمعتم في يومٍ ما ضوضاء في الهند؟ كلّ الناس يعملون وينتجون. وفي الصين أيضاً مليار نسمةٍ أو أكثر، كلهم يعملون، وقد افترسوا الآن العالم بالاقتصاد، لم يهددوا أحداً بصاروخٍ أو بقنبلةٍ نووية. مع ذلك نجد بضاعةً صينيةً في كلّ دولةٍ ندخل إليها.

العالم اليوم يسير بالاقتصاد، إذا كان اقتصادك قوياً تصبح كلمتك مسموعة. أميركا بدأت تخاف من الصين ونحن مشغولون بـ"الطلايب العجيبة"، هذا دليلٌ على التخلف، المجتمع المتخلف هو الفاقد للثقافة. لا يحقّ لنا أن نفرح بشهادة بكلوريوس وماجستير ودكتوراه، الشهادة التي لا تغير في وضع المجتمع لا قيمة لها، وهي مثل "الخرخاشة" بيد الطفل تلاعبه لتسكته، لا أكثر ولا أقل. نحب أن نقول أننا نشبه بقية الدول، لدينا شهاداتٌ

ولدينا جامعات، لكنّ الأمور لا تسير بهذا الشكل، إذا لم تدخل الثقافة في آليات وسلوك المجتمع والأفراد لا يمكن أن تُسمى ثقافة.

أنا أريد عنواناً لثقافة العراقيين الآن. ها قد بدأت الانتخابات وبدأت معها الصراعات، واحدنا يكذب على الآخر وينسفه بهدف الفوز، لطالما فشلنا بسبب هذه السلوكيات ومع ذلك نحن نكررها. لمَ لا نكتفي بذكر ما لدينا وما هو نهجنا؟ ما همّنا بالآخرين؟ المشكلة أننا في بلدٍ فيه ثلاث مئة كيانٍ سياسي، وكلهم مشاريعهم متشابهة، كلّ طرفٍ يستنسخ مشروع الآخر ويوزعه على الناس. كما يمكن أن نجد ثلاثة إخوةٍ في عائلة بثلاث قوائم، بحيث تحصل العائلة على شيء بكلّ الأحوال. هذا إذاً مشروع سلطةٍ وهو مختلفٌ عن مشروع النظام، السلطة في الحقيقة أداةٌ من أدوات النظام. أما نحن فما زال مشروعنا سلطوياً، لذلك ما زالت المحاصصة القاتلة قائمة، هي حديث الجميع وهدف الجميع. كلٌّ يريد حصته، لكن ماذا يفعل بها وكيف يجني منها ثماراً؟ هذا واقعنا وهذا سبب عدم استقرار حكومتنا وعملنا السياسي.

■ الإرادة الوطنية مفقودة

نتحدث عن تعبيد الطرقات وعن الخدمات غير موجودة والكهرباء المقطوعة، في حين أننا نحن من يقطع الكهرباء ويقوم بهذه الأمور. كنت أتحدّث مع شخصٍ من الإمارات وأخبرني أنّ مشكلة الكهرباء تكمن في تزييف نوعية الوقود. إن كانت لدينا إرادةٌ وطنيةٌ ونريد أن نخدم البلد، فهذا الأسلوب ليس صحيحاً. نرى طرفاً يفجّر اليوم وفي اليوم التالي ينادي في المذياع "أين القوات الأمنية؟ لماذا لا تلقون القبض على المجرمين؟" أي لماذا لاتلقون القبض عليّ؟ والعمليات تُنَفَّذ بسيارات الحكومة. إضافةً إلى ذلك يقول أعطوني باج أزرق وسيارته لا تخضع للتفتيش لأنّ فيها فلان. هو إذاً لا يخضع للنظام ويريد أن يفجّر دون أن يحاسبه أحد، ثم تقول الحكومة أين القوات

الأمنية؟ القوات الأمنية هي التي تنفذ العملية وهي من الحكومة والحكومة هي التي عيّنتها.

القضية غير متجانسة، لذلك فالمشروع الذي يمكن أن ينقذ العراق ليس مشروعاً سهلاً. هو مشروعٌ تربويٌّ ثقافيٌّ قائمٌ على وعي التاريخ، مبنيٌّ على اللحظة الحاضرة. تسمعون الآن شتّى النعوت والألقاب التي تلصق بهذا الطرف أو ذاك، من أين أتتنا؟ أتتنا من صراعاتٍ تاريخية. هذا البلد مسرح صراعٍ تاريخي. قبل ظهور الإسلام كان الصراع بين الرومان والساسانيين، أحدهما في الشمال والآخر في الحيرة، وكان الغساسنة والمناذرة يعملون بالوكالة، أحدهما مع الساسانيين والآخر مع الرومان، يبدأون المعركة وهؤلاء طلائع الحرب وبالتالي تحسم المعركة إما لصالح الرومان أو لصالح الساسانيين. انتقلنا إلى الإسلام وجاءت الدولة العثمانية واحتلت أراضي الرومان صارت أنابةٌ بالمركز وجاء الصفويون مكان الساسانيين والصراع في العراق. كلٌّ يتاجر بمزاراته الخاصة، أي أنّ العناوين اختلفت، لكنّ أصل الصراع ما زال نفسه. بعض البقع الجغرافية الأخرى في العالم قدرها أن يكون الصراع فيها، مثل العراق، لا يمكن التخلّص من الصراع، والولاءات جزءٌ منه. لكن هل يمكننا التحرّر من الولاءات والوكالة؟ هل يمكن أن يكون لدينا ولاءٌ لأنفسنا فقط؟

كان العراق قائداً حضارياً، كانت حضارات العالم متمركزةٌ فيه، في وادي النيل. أوروبا كانت مغطاةً بالثلوج في العصور الجليدية، أفريقيا كانت منسيةً وما زالت منسية، الأمريكيتين وأستراليا كانتا تشكّلان عالم الجريمة ولم تكونا مكتشفتين. كلّ الأنبياء والرسل ظهروا في هذه المنطقة، نحن أنتجنا الحضارات، والإسلام انتقل من العراق إلى الشرق والغرب، والكوفة كانت معسكراً استراتيجاً تمد كلّ المناطق لوجيستيّاً وحدثت الفتوحات وانتشر الإسلام في العالم. تقدّم العالم وتراجعنا نحن.

العراق بلدٌ قائدٌ ومنتجٌ للقيادات ومنتجٌ للمفكرين ومنتجٌ للثقافات، وعقل العراقي قيادي، لكن ينبغي على القيادات أن تدرك أنّ ليس بإمكانها أن تديم حضارةً بدون اتفاق، والاتفاق أصبح عندنا صعباً. أصبح الأساس عندنا هو التخالف والصراع، أما التوافق فيكون جزئياً. حتى عندما كنا في المعارضة، من الصعب التوصّل إلى إجماع المعارضين. يتذكر كلٌّ من الأستاذ عبد اللطيف رشيد وسماحة السيد بحر العلوم أنّه من الصعب إيصال الكتل المختلفة إلى اتفاق، صحيحٌ أنّ هؤلاء يسمّون كرد وهؤلاء يسمّون شيعة وهؤلاء سنة، وهؤلاء يساريين وهؤلاء يمينين لكنّ كلّ طرفٍ فيه أقسامٌ مختلفة. طبعاً الوطن لا يُعافى، لأنّ موضوع الوطن منسيّ، ويقول المواطن "ماذا أعطاني الوطن؟"، ويأتي حسن العلوي ويقول إننا تمسكنا بالوطن ونسينا المواطنة.

المواطنة هي الأساس والوطن هو المجال والمساحة المشتركة لكي تعمل هذه القوى من أجل استثمارها. ميزانية العراق تبلغ 136 مليار، ليس لدى ستّ دولٍ مجتمعةٍ من الدول العربية هذه الميزانية. لكن شاهدوا الإعمار في العراق وانظروا إلى هذه الدول الستّ التي تساوي ميزانياتها جميعاً ميزانية العراق وحده، انظروا أين وصلت هي وأين وصلنا نحن، ما المصلحة في أن يبقى العراق بهذا الشكل؟

لاحظوا أنّ الدول التي تتآمر على العراق بشكلٍ صريحٍ تتآمر عليه مؤامرةً ضخمة، لماذا لا نلتفت إليها؟ لماذا تتدخل تركيا بالشأن العراقي؟ من هم الترك؟ لماذا تتدخل قطر، هذه الدولة الصغيرة، بالشأن العراقي؟ هل تعلمون أنّ وزير النفط التركي جاء إلى العراق بدون إذن الحكومة العراقية؟ كم من مرّةٍ استباحوا أرضنا؟ لماذا أصبحنا ضعفاء إلى هذه الدرجة بحيث لا يمكننا الاستنكار إزاء هذا التدخل الفظيع؟

نجد يومياً أحد زعماء العراق ذاهبٌ إلى هذه العاصمة أو تلك، أعطوني دولةً مثل العراق حيث يمكن لأيّ أحدٍ أن يلتقي برؤساء الجمهوريات في

الوقت الذي يروق له. ففي الدولة التي تحترم نفسها، إما وزير الخارجية ينظم العلاقات أو ينظمها رئيس الدولة. لسنا معارضةً الآن، نحن الآن دولةٌ لنا سيادةٌ وحكومةٌ وحكومةٌ مشاركة، فلنحترم أنفسنا وقراراتنا. إن ألقينا ثقلنا على الآخرين وتصورنا أنهم سيفيدوننا فنحن مخطئون.

■ نجح الآخرون وفشلنا نحن

لذلك في الحقيقة مشروعنا مشروعٌ ثقافيٌ تربويٌ يبدأ بوعي الماضي من أجل توظيفه لحلّ معضلات الحاضر، وعلينا أن نفهم معضلات الحاضر على ضوء أننا نريد إعادة إنتاج التاريخ، فعداوات التاريخ يجب أن تُنسى. وضع العراق الآن بحاجةٍ إلى علاجٍ معيّن، لا ينفع استخدام علاج مرضٍ آخر، نحتاج علاجاً خاصاً بنا. هذه حدود العراق الآن شئنا أم أبينا، هذا ما صرنا عليه بعد الحرب العالمية، لدينا الكردي والعربي والتركماني وأقلياتٌ مختلفةٌ ولغاتٌ مختلفة، هذا ليس شيئاً جديداً، الدول الأخرى لا تختلف عنّا. هل في أميركا لغةٌ واحدةٌ أو قوميةٌ واحدة؟ فيها أجناسٌ مختلفة. ليست هذه التعددية جديدة، لمَ إذاً لا يمكننا أن نتعايش مع التعددية؟ لمَ نجح الآخرون في ذلك؟ لمَ لا نستطيع أن نستخدم وصفتهم في التعايش؟ ألم نتعلم منهم استخدام الكهرباء والتكنولوجيا وهذه الأمور؟

ماذا ندرس في كلية العلوم السياسية؟ وفي القانون؟ إذا درسنا القانون ولم نطبقه ما الفائدة منه؟ لمَ ندرس النظريات السياسية الناجحة ما دمنا لا نستفيد منها؟ لمَ مضيعة الوقت؟ أعيد وأكرّر أننا ندرس بهدف الحصول على شهادةٍ لا بهدف الاستفادة. إذا أردنا الاستفادة فالمجال مفتوح. لذلك أدعو أن يكون عمل المؤسسة العامة في العراق - أي مؤسسة الدولة، بما فيها الحكومة، التربية أو التعليم العالي أو الإعلام او أيّ مؤسسةٍ خدمية - متكاملاً، وأن يكون الهدف الأساس منه خدمة الوطن وقطع العلاقات مع الخارج وإقامة علاقاتٍ متوازنةٍ مع الآخر، نحن لسنا أقلّ مستوى من

الآخرين، إمكانيتنا وثرواتنا أكبر، عقلنا أيضاً أكبر، وقد شهد لنا التاريخ بذلك. لماذا إذاً صرنا الآن تابعين بعد أن كنّا متبوعين؟

هذا السؤال الذي نأمل بعون الله أن يوظفه السياسيون. سيوظفوه في مسلكيتهم الجديدة من أجل التوصل إلى مجلسٍ نيابيٍّ محترم، بعيدٍ عن حالة الاحتقان، بعيدٍ عن حالة اللّاتوازن، والدعوة واضحة على أن البلد يمكن أن ينقل بحكومة - على الأقل - بالأكثرية تتشكل، لا أعني الأكثرية المذهبية ولا القومية بل أعني الأكثرية السياسية التي تجمع كافة هذه الشرائح حتى تنجح في أفقها السياسي من أجل خدمة الوطن، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القسم الثاني
المداخلات

❖ **النائب سامي العسكري: نحن بحاجةٍ إلى ثقافة الاعتزاز بالوطن وإلى حركةٍ سياسيةٍ قادرةٍ على تجاوز الحاضر**

لدي ملاحظتان بشأن بالمشروع السياسي، الأولى متعلّقة بطبيعة التجارب السياسية التي مرّ بها العراق، فقد كانت لدينا ثلاثة تيارات: التيار الإسلامي و التيار اليساري و التيار القومي. ظلّ التيار الإسلامي يخشى استخدام الوطنية في أدبياته حتى وقتٍ قريب، وكذلك التيار اليساري حيث كان يؤمن بالأُمميّة، وبأنّ العراق جزءٌ من المنظومة الاشتراكية، والأمر نفسه بالنسبة إلى التيار القومي حيث ما زال البعض يستخدم كلمة القطر، ويؤمنون أنّ العراق جزءٌ من المنظومة العربية.

فضمن كلّ هذه الخيارات، المواطن لا يشعر بالانتماء السياسي إلى العراق، وبالتالي لا يمكن صناعة وطنٍ ضمن هذه المفاهيم. أمّا الملاحظة الثانية فهي تتعلّق بالقوى السياسية التي تتصدّر المشهد السياسي اليوم، لدينا أربعة أحزابٍ عراقيةٍ تاريخيةٍ ساهمت في مقارعة النظام البائد، وهي موجودةٌ

اليوم، وتتألّف من حزبين كرديّين وحزبين عربيّين. ولم تكن تسمح طبيعية تركيبة هذه الأحزاب بانتماء العربي إلى الكردي أو العكس. وكانت هذه الأحزاب وليدة الحاجة فلا يمكن لها إذاً إنتاج تيارٍ وطنيٍ قادرٍ على استقطاب كلّ العراقيين.

إنّ إنتاج تيارٍ وطنيٍ عراقيٍ يحتاج إلى ركيزتين: الأولى تحدّث عنها الأستاذ الأديب في محاضرته وهي متعلّقة بمفهوم ثقافة الاعتزاز بالوطن، والثانية متعلّقة بالحاجة إلى حركةٍ سياسيةٍ قادرةٍ على تعميق هذا المفهوم وتجاوز هذه الحركات.

❖ **الأستاذ حسين درويش العادلي: علينا الاعتراف بخلل المنظومة وخلل الدولة، تحوّلوا إلى كتلةٍ تاريخيةٍ لبناء الدولة**

شكراً للأستاذ الأديب على المحاضرة. لديّ ثلاث ملاحظات: الأولى هي أنني أشرت إلى وجود خللٍ في منظومتنا كلّها. فكلّ الأرقام المشرقة من الغرب التي ذكرتها، أوباما وأميركا وبريطانيا وفرنسا، مقابلها سيئٌ عندنا، سواءٌ في البعد السياسي أم الأخلاقي أم غيرهما. وهذا يعني - للأسف الشديد - أنّ في منظومتنا خللٌ، وعلينا الاعتراف بأنّ هذه المنظومة خطأ إذ إنها لم تنتج هكذا سلوكيات.

وجانب الأستاذ الأديب كان حذراً في البداية من التماهي فيها، واستخدم مصطلح التماهي وأعطى نماذج مشرقة. وأنا يشرّفني هذا، إذا كنت شخصاً حريصاً على تجربةٍ وبناء دولةٍ وأنا مبهورٌ بهذه التجربة سأستعير من هذه النماذج.

أوباما رمزٌ وطنيٌّ ديمقراطيٌّ كبير، وأمريكا تجمع كلّ الشعوب، وتسير على سكّة الحضارة والعدالة والديمقراطية، ونحن في الصورة السلبية مقابلها. إذاً علينا الاعتراف بأنّ في منظومتنا خللٌ من الأصل. وأنا عندما أذكر المنظومة أقدّس الدين وأعتزّ بهذا الانتماء، ولكن ألقي بمسؤولية خلل هذه

المنظومة على الحواضن، وعلى رأسها حاضن الفكر الديني الذي غيّر الدين. فالفكر الديني هو الذي أنتج، في تصوّري، كلّ هذه العاهات التي أُلبست لباساً مقدساً، وفي طليعة الفكر الديني يأتي الفكر السياسي الإسلامي أو الإسلاموي، الذي لم يستطع أن يقدّم نموذجاً، ولو على مستوى النظرية، عن الدولة وطبيعة صياغة الدولة وإنتاج الدولة.

منظومة القيم إذاً بحاجةٍ إلى إعادة مراجعة. فلو كان الغرب بهذه المواصفات التي طرحها الأستاذ الأديب، يكون الخلل الأول هو خلل المنظومة والخلل الثاني هو خلل الدولة. كلّ ما سمعناه من الأستاذ علي عبارةٌ عن شكوى، والغريب أنّ أصحاب القرار يشكون، من يحلّ المشكلة إذاً؟ فطاقم الدولة يشكو وطاقم العملية السياسية يشكو وصاحب القرار يشكو ومن بيده التنظيم يشكو. إنهم يشكون من بعضهم البعض، ويشكون من التجربة. وأنا أعتقد أنّ منظومة الدولة الآن خطأ، أي بعبارةٍ أخرى، العملية السياسية التي تريد من الدولة أن تجلس على هذه السكة خطأ.

صار اتفاقٌ وتوافقٌ منذ البداية على العملية السياسية التوافقية والنظام التوافقي. والأستاذ الأديب قال "أعطوني نموذجاً في المنطقة أو في العالم لا يلتزم السياسيون فيه بسياسية بلد"، لبنان مثلاً، لبنان بلد ميليشيات، أمراء حربٍ وأمراء سلام. لبنان القائم على أساس مثلث الطوائف، نحن نستنسخ التجربة. علينا الاعتراف بأنّ الخلل الثاني هو خلل دولة، وهو خلل مشروع دولة، وأصحاب القرار هم من يحلّون هذا الخلل. إما أن يقولوا إنهم قادرين على تشخيص الخطأ ووضع الحلّ أو أن يتنحّوا.

نحن نتكلم الآن من موقع المسؤولية لأننا أبناء وطن. لم نستطِع طيلة عشر سنواتٍ أن نحلّ المشكلة، فليأتِ غيرنا إذاً ليحلّها. إمّا هذا أو أن نقف وقفة وعيٍ وإرادةٍ تاريخية. وقد قلتُ أكثر من مرّة، لو أنّ نفس هذه الكتلة تصبح كتلةً تاريخية، أنا أؤيّد وأبصم - وأنا لست في موقعٍ في الدولة والحمد

لله – أنا أبصم لهذه الكتلة الحاكمة اليوم على أن تصبح كتلةً تاريخية، وأبايعها بالدم، فلتكُن القيادة بيدها حتّى اليوم الذي تخلّصنا فيه من المأزق. ولكن أين هو الحل؟ تحوّلوا إلى كتلةٍ تاريخيةٍ سنيةٍ شيعيةٍ كرديةٍ وقدّموا إطاراً لبناء دولة، إما تقسيمٌ أو كونفدرالية أو فدرالية أو دولة مواطنة.

❖ **الوزيرة ليلي عبد اللطيف: أين استراتيجية الشباب؟**

أشكر الأستاذ الأديب، وأنا سعيدةٌ بوجود هكذا وزيرٍ مثقفٍ لدينا، لقد أسعدني كلامه. ولكن أسأله، وهو قائد فئةٍ مهمةٍ جداً هي الشباب، كما أنّ مشكلتنا التي ذكرها هي مشكلة التربية والوعي والثقافة: هل توجد استراتيجيةٌ لقائد الشباب، كوزير التعليم؟ استراتيجية تغييرٍ أو إضافة التربية والثقافة والوعي عند الطالب في الجامعة وعند الأسرة. إذ إنّ جميعنا أو أغلبنا لديه أبناء، وتوجد الكثير من المشاكل. نحن نريد أن نرى التغيير في هذا الطالب، في هذه الطاقة. كيف نستطيع أن نشاركه في بناء هذه الدولة وفي بناء مواطنته؟

❖ **الوكيل دارا حسن شهيد: لدينا أزمة اخلاقٍ وأزماتٌ سياسية**

سيداتي سادتي، السلام عليكم، نشكر معالي الوزير على الوقائع التاريخية التي قدّمها. وأودّ أن أضيف بعض الملاحظات. طبعاً لدينا التخوّف من الفئات في الشعب العراقي، أضيف هنا إلى كلمته الطيبة – وأنا أتّفق مع أغلب القضايا التي طرحها – أضيف أننا لا نملك منظومة.

لقد تحدّث الأخ العادلي عن منظومة. وقد شهدنا من خلال مشاهداتنا التلفزيونية هذه الأيام تدنّياً في المنظومة الأخلاقية، تلك التي كنا نفتخر بها. وأقول له إنّ مكوّنات الشعب العراقي مقسّمة إلى ثلاثة أقسام: أكرادٌ وسنةٌ وشيعة، ونحن نراها واضحة. الشيعة يخافون من الماضي، وأتّفق مع معالي الوزير بأنّ التاريخ هو الذي يحدّد وضعنا السياسي الحالي، ومن حقّهم أن يخافوا من الماضي، فقد عانوا الأمرّين أثناء حكم الأقلية السنية خلال المئة سنةٍ السابقة. كما من حقّ السنة أن يخافوا من المستقبل. لكنّ الأكراد يخافون

من المستقبل ومن الماضي، هذا تحليلي الشخصي. وهو لا يرتبط بانتمائي السياسي أو باعتباري جزءاً من الحكومة. ولكن السبب أننا لا نؤمن بالديمقراطية ولا نؤمن بسلطة القانون.

في الخامس من شهر تشرين الثاني الماضي، شاركت في مؤتمرٍ في لندن كضيفٍ متكلم، وقد حضر فيه توني بلير وطاقمٌ بريطانيٌّ والبارونة إيما نيكلسون. قال توني إنّ العراق يعاني من ثلاث مشاكل ضدّ التنمية والتطور هي الفساد والبيروقراطية والمسائل الأمنية. وأنا أتفق معه، فبغياب سلطة القانون وسلطة القضاء نحن نعاني من كلّ هذه المشاكل. الفساد منتشرٌ ويطلّ علينا عبر التلفاز ويتحدث كأنه إنسانٌ مرفوع الرأس. أسمي هذا أزمة أخلاقٍ قبل أن أسميه طائفيةً أو أي اسمٍ آخر. لدينا أزمة أخلاقٍ وأزماتٌ سياسية، وأقول بصراحة إنّ العقل والمنطق في إجازةٍ مزمنةٍ لدينا، إذا عاد العقل والمنطق سوف نبني بلدنا.

❖ **الوزير فاروق عبد القادر: إعادة انتاجٍ تربوي للأجيال القادمة**

بدايةً أشكر معالي وزير التعليم العالي الأستاذ الأديب على محاضرته، تلك المحاضرة القيمة التي شخّص فيها الوضع الحالي والظروف التي يعيشها العراق. ولكني أتساءل عن عدّة أمور، مثلاً، من كان السبب في خلق هذه الظروف حتى وصلنا إلى هذه الحال؟ أنا أعتقد أنّ العراق الآن في أزمةٍ أخلاقيةٍ كبيرةٍ إضافةً إلى سلوك الكثير من السياسيين والأحزاب على اختلاف أصنافهم في الساحة العراقية. في السبعينيات والستينات كنا نشهد الكثير من الممارسات الموجودة، أوّل ظاهرةٍ هي عبور قسمٍ من المسؤولين إشارة المرور رغم أنها حمراء، وكانت هذه الظاهرة غريبةً علينا في عهد النظام السابق.

ومنذ الثمانينات بدأت الممارسات غير الصحيحة التي تمخّضت عنها بعد ذلك زيادةٌ في هذا السلوك وفي التباهي بالوطنية، ومن خلال السلوك الفردي يكون المواطن محبطاً من تصرف هذا السياسي أو ذاك، أو تلك الشخصية

المتنفذة في الدولة. هذا الواقع هو موضوع منظومةٍ أخلاقيةٍ كما تفضّل الأستاذ.

لدينا قانونٌ ولدينا مؤسسات، لكن أين هذه المؤسسات الآن؟ وأين سلطة القانون؟ وأين التصرف المثقف التي يمكن أن يضاهي تصرفات الشعوب التي تلتزم بالقوانين؟ نحن نحتاج إعادة تربية الأجيال اللاحقة، إذ أعتقد أنه من الصعب إعادة صياغة الجيل الحالي والجيل القادم بالطريقة المطلوبة وفقاً للقانون. لذلك علينا التركيز على الأجيال حتى نتمكن من إعادة حضارتنا التاريخية في المستقبل، فمن الممكن إعادة الحضارة إذا تغيرت النفوس.

وعندي ملاحظةٌ على كلمة الأستاذ دارا فقد ذكر أصناف الشعب العراقي وقال أنهم سنةٌ وشيعةٌ وأكراد، أعتقد أنّ هناك غبنٌ للسنة عندما يُقال أنّ الحكم بيدهم. علينا أن نعلم أنّ ممثلي السنة كأحزابٍ لم يتمكنوا من نقل رأي السنة الأغلبية، فهي لا توافق على الكثير من الأمور السياسية التي هم يتكلّمون بها كأحزاب وكتلٍ سياسية. لقد اضطُهِد السنة كما اضطُهِد الآخرون. السنة قُتلوا، ولا أعرف كيف قُتلوا، فمن كان في الحكم تلك الفترة يعرف هذه الأمور.

كنت أنا في تلك الفترة في الحكومة رئيس مؤسسة، وكثير من الوزراء كانوا من الشيعة والأكراد وكان يمثلهم حكمٌ ذاتيٌّ أيضاً. فرأس النظام والسلطة الحاكمة هي التي تضطهد الشعب بكلّ أطيافه، لذا أرجو أن لا نقذف الكلام على فئةٍ معيّنة. وأنا أعتقد أنّ هذا الوطن لن يُبنى إلّا بتكاتفنا جميعاً، علينا أن نترك التفريق بين الشيعة والسنة والأكراد، علينا أن نعتبر البلد بلدنا جميعاً. ومثلما ذكر معالي الوزير، كلّ وأحد عنده حصة.

- **النائب شروان الوائلي: النظام السياسي الحالي أشبه بمن يسير وهو يحمل الأثقال، لا بدّ من إرادة التغيير**

سيداتي وسادتي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحيّي معالي وزير

التعليم العالي والبحث العلمي الأستاذ علي الأديب، كما أشكر معالي الدكتور بحر العلوم. صحيحٌ أنّ مرتكزات المشكلة تقوم على ثلاث نقاطٍ أساسيةٍ هي تشخيص المشكلة الدقيق، والحلّ الموضوعي الذي ينطبق مع المعايير والقوانين والأنظمة الموجودة، والطريق إلى الحل المتمثّل بالمتابعة.

في المجتمع السياسي نبحث يومياً في هذه المشكلة، وقد نختلف في التشخيص، لكن محتوى التشخيص شبيهٌ بما ذكره الأستاذ، قد نختلف حول نقاطٍ فرعيةٍ لكن المشكلة تظلّ هي نفسها. نحن نمضي ساعاتٍ يومياً في مجلس النواب، إما في الكافيتريا أو في مكاتبنا الخاصة، باحثين في المشكلة، لكن ما هو الحل؟

النظام اليوم هلامي، إسلاميٌ أو مدني، أو بتعبيرٍ آخر هجين، غير واضح الهوية. وهو في نفس الوقت ديمقراطي، نحن نحتاج إلى ما شخصناه عام 2011. لدينا مشكلةٌ في البلد، ولم تبرز مرجعيةٌ حياديةٌ للحلّ، لأن الجميع ينتمون إلى أطراف. عادةً عندما نقع في مشكلةٍ تكون مرجعية الحلّ حيادية. الجميع الآن في قلب المشكلة. أما بالنسبة إلى الحلول الاستراتيجية التي تكلم عنها معالي الوزير، فأنا أعتقد أنها من أهم الواجبات، خاصةً في مجال التربية والتعليم، يجب أن يكون التثقيف في هذا الاتجاه. نحن اليوم بحاجةٍ إلى حلولٍ عاجلةٍ وحلولٍ استراتيجية.

وبالنسبة إلى النموذج اللبناني، فقد كنا أثناء صياغة الدستور نحذر من "لبننة" الدستور، وانتشلناه فعلاً من اللبننة من ناحية الصياغة فقط، لكن على أرض الواقع طبقنا لبننة الدستور ولبننة النظام. لبنان يختلف عنا إذ إنّ فيه مشكلةٌ طائفية، وقد سبقنا إلى هذه المشكلة. لكن فيه فصلٌ بين الطبقة السياسية وبين المجتمع. حينما نذهب إلى لبنان نجد المواطن يعيش في أمانٍ ورغدٍ إذ توجد مؤسساتٌ وقطاعٌ خاصٌ قوي، لذا فالمشكلة في لبنان تختلف عن مشكلتنا.

هنا، عندما تقع مشكلةٌ في مجلس النواب، يتضاعف عدد المتفجرات، وهذا أمرٌ مجرّبٌ وموجود، كلّ هذه الإسقاطات تنعكس على الشارع العراقي. إخواني، اليوم نحن مطالبين بأن نخرج عن التنظير وأن نجد حلولاً، وليس من الضروري أن تكون هذه الحلول مثاليّة. البعض يتكلم عن تغيير النظام السياسي، هذا غير صحيح، أنا أُشبّه النظام السياسي بشخصٍ يسير ويحمل أثقالاً. لا بدّ من وجود إرادةٍ لتغيير النظام السياسي - أي الدستور - وهذا ليس مستحيلاً إذ إنّ أمامنا حلولاً موضوعيةً وحلولاً آنية. فكلّنا مسؤولٌ سواءً كنا داخل جسم الدولة أو خارجه.

❖ **الأستاذ مهند الكناني: ضياع الهوية وغياب قانون الأحزاب وعدم إجراء التعداد السكاني وغياب المعارضة النيابية هي عوامل تشوه العملية السياسية**

السلام عليكم، يشرفني أن أكون بينكم اليوم، والضيف الكريم والملتقى الرائع يفتح قلوبنا. في الحقيقة أنا لا أحب أن أطيل الكلام، لدي أربع نقاطٍ سريعة. الأولى تدور حول جسم العملية السياسية المشوه من ضياع الهوية بين إسلاميةٍ ومدنيةٍ وقومية، الغريب أنّ هذا الأمر ينطبق أيضاً على العملية الاقتصادية، الآن في العراق لا نعرف هل نحن بلدٌ اشتراكيٌ أم رأسمالي؟ وينتج عن ذلك عدم معرفتنا بواجبات الدولة، فلو كان البلد اشتراكياً تكون واجباته كبيرة، أما إن كان رأسمالياً تتقلص هذه الواجبات. وبالتالي فقد انتقل هذا التشوه إلى الاقتصاد، وأصبح ينتقل إلى مجالاتٍ أخرى غير سياسية، وبات الوضع مخيفاً حقاً.

النقطة الأخرى تدور حول موضوع بناء العملية السياسية. جميعكم خبراء في هذا الموضوع، وأعتقد أنّ أحد الضيوف - الأستاذ عادل - هو من خبراء المفوضية. سأتكلّم بشكلٍ سريع، إذا سمحتم لي، عن تاريخ البناء الانتخابي الذي ولّد هذه العملية السياسية التي أوصلتنا إلى نقطةٍ مسدودة. ما ذكره معالي الوزير عن تشكيل أكثريةٍ سياسيةٍ هو عين الحل، ولكن ما هي أدوات هذا

الحل؟ نحن نحتاج إلى مسوحات. أثناء انتخاب الجمعية الوطنية كان الانتخاب في العراق انتخاب دائرةٍ واحدةٍ والقائمة مغلقة، تطور هذا القانون إلى تعدد الدوائر مع قائمةٍ مغلقة، ثم تطور إلى دائرةٍ متعددة الدوائر والقائمة مفتوحةٌ نسبياً.

الآن نعرّج إلى القانون أو معيبات العملية السياسية، نحن مطالبون ببناء جسدٍ سياسي، الجسد السياسي أولاً ينبغي أن ينتُج عن تشريع قانون الأحزاب، أنا لا أعرف إلى أين سنصل مع الحزب، أو مع الكتلة، ما هو المطلوب؟ ثانياً، أحتاج قبل ذلك إلى معرفة من هو المواطن، أحتاج إلى تعدادٍ سكاني، وهنا أطرح سؤالاً: لمَ لم يجرِ تعدادٌ سكاني حتى الآن؟ لماذا نتّبع الإرادات التي منعتنا من معرفة المواطن؟ هل المواطن هو من يحمل الجنسية العراقية؟ ومن لا يحملها؟ بدأت بعض المحافظات بمنح هويات الأحوال المدنية للناس بسبب الوضع السوري ونزح هؤلاء إلى كردستان. لدينا عملية تجنيسٍ لبعض الأشخاص، بالتالي إذا بدأنا التعداد السكاني كيف نبني العملية نفسها؟

ثالثاً، ما هو التطمين الانتخابي الذي حصل في العملية نفسها؟ أنا أحتاج إلى تعدّد الدوائر في المحافظة الواحدة لكي أقرّب المرشح من الناخب، لكي يتحمّل هو أيضاً المسؤولية ويكون رقيباً. عندها أكون قد نجحت في العملية الانتخابية. المرشح بعيدٌ عن الناخب مما أنتج عدم توازنٍ وعدم عدالةٍ في بناء الحياة السياسية، ومجلس النواب يتحمّل مسؤولية ذلك ويترتب عليه نفس الأثر: كيف نشكّل أغلبيةً سياسية؟

علينا أن نؤمن بها، وهي في تقديري تحتاج إلى طاقم. الأشخاص الذين كانوا موجودين في ذلك الوقت لم يؤمنوا بالعملية الديمقراطية. علينا أن نأتي بديمقراطيين وإلا سيفوت الأوان. عندما تتشكل الأغلبية ستتكوّن المعارضة، لم أسمع أيّ حوارٍ عن المعارضة. يجب أن تكون العارضة حقيقية، وطبعاً في

أيّ عمليةٍ سياسيةٍ تتشرف العملية نفسها بوجود المعارضة. لكن في العراق وحتى الآن ما زلنا غير مؤمنين بأن نكون معارضة. النزاع فقط بيد القابض على السلطة.

السؤال الذي أوجّهه لحضرة معالي الوزير هو التالي: لقد تحدثت عن موضوع الصراع في العراق تاريخياً. هل يمكن أن يتوضح الصراع الحالي بين أيّ دولةٍ ودولة، أيّ حضارةٍ وحضارة؟ هل الصراع مع الدولة القبلية الوحيدة في العالم، السعودية النابعة من آل سعود؟ هل نحن في صراع بين دولةٍ دينيةٍ ودولةٍ مذهبية؟

❖ **الوزيرة باسكال وردة: ليست السلطة اليوم لخدمة المواطن بل لتعقيد الاوضاع**

مساء الخير، لا أريد أن أطيل بما أن زميلي ذكر قسماً من الكلام الذي أردت طرحه. أعتقد أنّ ما ذكره السيد الوزير هو عبارةٌ عن جملةٍ من الأمور التي نعيشها يومياً. ونحن قبل كل شيء غيرنا النظام، وصنعنا لأنفسنا علاقاتٍ كاملة. انطلاقاً من تجربتنا القصيرة الأولى تشكلنا على أنقاض، ونحن الآن نسير تقريباً على السكة الصحيحة، نسير نحو ديمقراطية البلد. لكننا ننجز هذه العملية بأدواتٍ ورثناها من الوضع الذي عشناه، إذاً فالأزمة متعلقة بالنشأة. والرؤية غير موجودةٍ في الساحة السياسية التي تحمل مصير البلد، لكن ثمة رؤية.

أعتقد أنّ استراتيجيات التحديد تُحبط التحديد الذي نطلبه، خاصةً أنني قريبةٌ جداً من الإدارة، فنحن بحكم عملنا ونشاطنا كمجتمعٍ مدنيٍ نلتقي بمعالي السيد الوزير وبعض السادة الوزراء، ونرى تشبثاً بالسلطة بحدّ ذاتها. كأن مفهوم السلطة هدفه خلق الصعوبة بدل تقديم الخدمة، خاصةً في وسط الكادر الأدنى من الوسط، هذه أحد مشاكلنا.

لم تُستبدل القوانين حتى اليوم، وهي لا تتلاءم مع واقعنا ولا مع

احتياجاتنا. يومياً تُسنّ قراراتٌ جديدة، تُؤخذ وتُخرج على شكل كتبٍ غير مفهومة، ونُتركك في حيرة، لا ندري أنرفض أم نوافق. نحن بحاجةٍ إلى بناء دولةٍ على أسسٍ صحيحة، لكن للأسف الشديد كان نظامنا السياسي قائماً على أسسٍ غير صحيحة. وكما تفضل السيد الوزير كان الجميع يشكون، نشكو بسبب وجود مشاكل في الشارع مستجيبةٍ لصانع القرار، وصانع القرار أيضاً يشكو، وصارت المشكلة عميقة. أرجو أن ننطلق انطلاقةً حقيقيةً كأبناء هذا الوطن، بعيداً عن التفريق بين سنيٍ وشيعيٍ وكردي.

سمعت السيد الوزير في نهاية كلامه يقول إننا لا ننتمي إلى هذا النمط أو ذاك. النمط الإسلامي لا يحلّ أزمة العراق. علينا أن نستفيد من تجارب بلدان الإقليم في منطقتنا ونسير بسياقاتٍ وسياساتٍ واستراتيجياتٍ جديدةٍ تلائم حسّ المواطن. هذا ما علينا التمسك به، فالعراق للكل.

أسأل السيد الوزير: هل نحن جزءٌ من العالم أم لا؟ يمكننا أن ننقطع عن العالم، ولا يمكننا أن نطبّق خبرة العالم، لأنها تحتاج إلى أدواتٍ ديمقراطية، ونحن لا ديمقراطية لدينا في تقليدنا السياسي. كانت لدينا مجالس وطنية، ونحن نتشرف بتاريخٍ له دساتير، لكن ممارسة الديمقراطية بالأسلوب الذي وصفه جيد جداً ويخدم الشعب.

❖ **الوزير عامر عبد الجبار: هل من آلية لإشراك الأكاديمين في القرار السياسي؟**

أولاً أشكر آل بحر العلوم ومعالي الوزير الأستاذ علي الأديب. عندي مداخلةٌ وسؤال، ذكر معالي الوزير في محاضرته الآية "كنتم خير أمةٍ أخرجت للناس" واستنكر تكرار العرب لهذه الآية، فكيف هم أفضل الأمم وهم يقتلون ويفجرون؟ وكيف هم أفضل الأمم وقد قتلوا سيدنا الحسين؟

سيدي الفاضل، أنا لا أريد أن أنطلق من منطلقٍ قومي، ولكن أنت تحدثت عن تاريخ، العرب أنجبوا أنبياء يملؤون الأرض قسطاً وعدلاً بعدما

ملئت ظلماً وجوراً. وصحيحٌ أنّ جزءاً من العرب يقتل ويُرهب ويفجّر، لكنّ جزءاً آخر منهم هم أنصار المختار، أو من أصحاب المقابر الجماعية، ومنهم أبناء الحجارة في فلسطين ومنهم أبناء لبنان. ولكي لا أُبخس حقهم، لن أقول أنهم خير أمةٍ أخرجت للناس، ولكن - انسجاماً مع قول النبي - لا فضل لعربيٍ على أعجميٍ إلا بالتقوى.

سؤالي لمعالي الوزير - و أنا لا أريد أن أسأل سؤالاً أعرف أنه خارج صلاحياتك - أنا أسأل سؤالاً ضمن صلاحيتك كوزيرٍ للتعليم العالي: نرى في جميع الدول أنّ أساتذة الجامعات يشاركون في المطبخ السياسي، هل وضع الأستاذ الأديب آليةً لإشراك أساتذة الجامعات في القرار السياسي أو في المطبخ السياسي؟ وشكراً لكم.

❖ **الدكتور علي الرفيعي: الدولة المدنية تحترم الدين والحريات وحقوق الانسان**

السلام عليكم، أشكر معالي الأستاذ علي الأديب على حديثه، وعندي ملاحظة: لقد ذكر الأستاذ الأديب أننا أسرى لتاريخنا الثقافي وتاريخنا السياسي سابقاً، وسلوكنا ردة فعلٍ لهذا التاريخ. هذا صحيحٌ وأنا أشاركه الرأي، وحديثه كان عبارةً عن شكوى من الواقع العراقي، ونحن نشاركه الرأي من هذه الناحية أيضاً، خاصةً في ما يتعلّق بالتجربة بعد التغيير منذ عام 2003 حتى اليوم فقد خيبت هذه التجربة آمال العراقيين. وقد استنتجت من حديثه أنه ميالٌ إلى تجربة الدولة المدنية.

استنتجت ذلك من خلال طرحه، وأنا أدعو إلى الدولة المدنية لأنها تحترم الدين وتحترم الحريات وأساسها احترام حقوق الإنسان. هذه مقومات الدولة المدنية التي نحتاجها في الوقت الحاضر. لقد شهدنا التجربة مع دعاةٍ لإقامة دولةٍ دينية، وهم غير صادقين بتصوري، وشهدنا المآسي التي مرّت على العراق والتمزق الذي حصل في نسيج الشعب العراقي. وأستنتج من حديث

معالي الوزير أنه ميالٌ إلى دولةٍ مدنيةٍ تحترم الشعائر الدينية والمذهبية والقومية فأرجو الإجابة على ذلك وشكراً.

❖ **الدكتور علي السعدي: التاريخ إما مدنسٌ أو مقدسٌ فكيف لنا أن نعيه؟ العراق لا يعاني من المواطنة بل من الوطنية، والسياسي هو من تسبق أجاباته اسئلته**

سأركز على نقاطٍ بشكلٍ سريع، مشكلتنا كمثقفين أو كسياسيين أننا نقدم عرضاً بدل أن نقدم فكراً، نلهو بدل أن ندعو. عندما نتحدث عن وعي التاريخ علينا أن نعرف أولاً ما هو التاريخ. هل هو خبر ومعلومة ومعرفة؟ ماذا حدث؟ كيف حدث؟ ولماذا حدث؟ لا مشكلة لدينا بخصوص ما حدث وكيفية حدوثه، المشكلة تكمن في سبب الحدث. ولكي نجيب على هذا السؤال نحتاج إلى علومٍ أخرى موازية، نحتاج إلى علم اجتماعٍ متطور وعلم اقتصادٍ متطوّر، لكن كلّ ما لدينا هو الماضي. أما تاريخنا فهو إما مقدّسٌ أو مدنّس، كيف نعيه إذاً؟

المسألة الأخرى التي أودّ طرحها هي مسألة وجود النخب السياسية. كثيراً ما نتحدث عن النخب السياسية، فهل لدينا نخبٌ سياسية؟ من شروط النخب السياسية أن تجعل من الفكرة عملاً ومن العمل فكرة، وأن تحقق سلوكيةً سياسيةً أهمّ ما فيها هو الاعتراف بالخطأ والاستعداد للاستقالة، وأن تضع المنافسة السياسية تحت سقف المصالح الوطنية العليا، وأن تبني نواةً وطنية. لكن لاحظوا أنّ العراق هو البلد الوحيد الذي لا يمتلك نواةً وطنيةً منذ أن تأسست دولته. ففي إيران لديهم النواة الفارسية الوطنية، وفي تركيا الطورانية، وفي السعودية الوهابية، وفي مصر الأزهرية، أما العراق فهو الوحيد الذي لا يمتلك نواةً وطنيةً يدور حولها الفكر الوطني. وقد سمعت الأخت تتكلّم عن المواطنة، المواطنة مختلفةٌ عن الوطنية، فالمواطنة حقوقٌ وهوية، والوطنية فكرٌ وشعور. العراق إذاً لا يعاني من المواطنة، بل الوطنية هي الإشكالية الكبرى.

دائماً ما نسمع أنّ على العراقي أن يضحي بذاته أو أن يتجاوز ذاته، لماذا لا نقول أنّ على العراقي أن يحقّق ذاته؟ فالأوطان المتقدمة هي مجموعة ذواتٍ متحققة، ليست مجموعة ذواتٍ ضحّت بأنفسها. هل بإمكاننا أن نجعل في الدستور مصلحة المواطنين؟ فبدل أن يجد هذا وذاك مصلحته في مخالفة الدستور، يجد مصلحته في الحفاظ على الدستور. ونحن كمثقفين قدمنا مشروعاً مكتملاً اسمه "التداولية" يعتمد على مجموعةٍ من الأسس والمعطيات التي تجعل العراق يصل إلى أعلى المراتب. ويتحقق ذلك عبر ثلاثة طرق: إما أن يتقدم باسم طائفته، أو باسم حزبه أو باسمه الشخصي. ومن يريد الاطلاع على هذا المشروع بشكلٍ كاملٍ يمكنه ذلك.

المسألة الأخرى أنا أسأل سيادة الوزير لمن تقرأون؟ يا سيدي العزيز، سبق أن قدّم المثقف العراقي - والدكتور إبراهيم من العارفين بهذا الجانب - سبق أن قدّم رؤيةً استراتيجيةً منذ سنواتٍ توقع فيها أحداثاً كبرى شبيهة الربيع العربي، وقد سبق الكثير من المثقفين والمفكرين والسياسيين العرب على توقع ذلك، بل سبق أيضاً الأوروبيين والأميركيين.

على السياسي أن يقدّم إجاباتٍ لا أن يطرح أسئلة، المواطن هو من يطرح الأسئلة. السياسي الناجح هو من تسبق إجاباته أسئلته، الإجابة التي تسبق السؤال هي التي تكون مرافقةً للسياسي. وليس هذا بالأمر المستحيل، ولا هو تنظيرٌ كما يقول الأستاذ. فإن لم تكن هناك فكرةٌ تخلق واقعاً، وواقعٌ يقتني من الفكرة، فعلى الدنيا السلام.

لماذا نتحدث عن المحاصصة وكأنها مثلبةٌ كبيرة؟ يا سادتي الكرام، نحن بإمكاننا أن نجعل المحاصصة تسير في أحد طريقين، إما أن تكون تقاسميةً أو توافقية، ومن يقرأ التاريخ جيداً يجد أن المحاصصة التوافقية سادت حتى في قريش قبل الإسلام. هناك بطنٌ للسيادة وبطنٌ للوفادة وبطنٌ للسقاية، وفي التاريخ الإسلامي الأول لم تحدث هزاتٌ كبرى إلا بعد كسر المحاصصة

التوافقية. ومن ينظر الآن إلى تجربة أيّ بلدٍ ديمقراطيٍّ سيجد التجربة موجودة، وإن لم تكن مكتوبة، يجدها سلوكياً.

أستاذ علي الأديب، التعميم الذي عُمِّم قبل الانتخابات في ائتلاف دولة القانون فيه فقرةٌ تقول "السياسة عملٌ عاطفيٌّ أولاً وأخيراً". بالله عليكم، متى عرفتم أو قرأتم عن شعبٍ تقدم حضارياً وجير عقله حسب عاطفته. صحيحٌ أنّ العاطفة حبّ الوطن، وتحصن الوطن، وحب العمل يساعد على إنجاز العمل، لكن بناء الدولة بشكلٍ حضاريٍّ يعتمد على العقول يا سيدي ولا يعتمد على العاطفة.

❖ **الدكتور احسان العطار: نريد حلاً وقانون الاحزاب هو الاساس**

السلام عليكم إخواني وأخواتي، أنا أشكر الأستاذ علي الأديب على الكلمة التي تضمنت معلوماتٍ تاريخيةً قيمةً وأشكر المداخلين. لكنّ الشارع العراقي الآن يطالب بالحل، ويريد من السياسيين حلاً. فالكلام والتنظير والمعلومات التاريخية ممتعةٌ لكنّ العملية السياسية في العراق - مع الأسف - وصلت إلى فوضى من الدرجة الأولى، أصبحنا نسمع عن صراعاتٍ بين السياسيين، ولا يجرؤ أيّ سياسيٍّ على النزول إلى الشارع. هل من الممكن - أسأل الحاضرين - أن ينزل أيّ نائبٍ إلى الشارع كما أفعل أنا أو أيّ شخصٍ آخر؟ أو كما يفعل أيّ نائبٍ في أوروبا؟ السياسي العراقي الآن - وأقولها بأسفٍ مع احترامي لكافة السياسيين الموجودين - فَقَدَ أعزّ ما يملك، وماهو أعزّ ما يملك؟ إنها العلاقة بينه وبين من انتخبه.

نحن درسنا في بريطانيا، ورأينا كيف ينزل النواب إلى البيوت ويطرقون الأبواب باباً باباً، وأحدهم - وهو من حزب العمال - دخل عليّ بالخطأ وتصور أني بريطاني الجنسية، تحدث معي وأخبرته أني لست بريطانياً فقال "لا مشكلة، لقد تعرفنا بك"، وبعد يومين جاء النائب الآخر وهو من حزب المحافظين. أين نوّابنا نحن؟ لا نراهم سوى على شاشات التلفاز. قد أزعج

البعض بكلامي، لكن المثل العراقي يقول "روح ورا اللي يبجيك ولا تروح ورا اللي يضحكَك".

انتقل العراق من حكم الحزب الواحد عام 2003 إلى التعددية الحزبية. لكن التعددية لا تتكون بهذا الشكل، فنحن في الألفية الثالثة، والسياسية علمٌ وفن، كان ينبغي أن نشرّع قانون الأحزاب بأسرع ما يمكن ليحدد العلاقة بين الأحزاب الموجودة. ومثلما تفضّل السيد الوزير، لدينا على الساحة العراقية الآن ما يزيد عن 330 كيان. وقد قال أحد الوزراء قبل أيامٍ إنّ هذه الكيانات ليست سياسية، بل هي شللٌ لا نعرف من الذي أسّسه، ولا نعرف ما هي أهدافه، ولا نعرف من أين يموّل. وهذا خطأٌ كبيرٌ علينا أن نعترف به، إذ يجب أن يسير قطار العملية السياسية على سكة إصدار قانون الأحزاب. فهل من بلدٍ في العالم فيه 330 حزبٍ ولا يوجد فيه قانون؟ هذه فوضى. أنهي كلامي وأقول إنّ الحل يكمن في قانون الأحزاب.

❖ **الدكتور عامر حسن فياض: مشكلة العراق يعاني من خلل مؤسساتي وعوز تشريعي وعجز في الأداء**

السلام عليكم، سمعت اليوم من معالي الوزير الأستاذ الأديب محاضرةً عن مشروعٍ ثقافيٍّ لا عن مشروعٍ سياسي. المشروع الثقافي فيه تطلعاتٌ مستقبليةٌ بعيدة المدى. ثمة من يريد حلاً مثلما تفضل الدكتور إحسان. فعندما نتحدث عن مشروعٍ سياسيٍّ لا بدّ أن يكون المفتاح سياسياً لا ثقافياً. يعاني العراق اليوم من ثلاثة أمراض: الخلل المؤسساتي، والعوز التشريعي، والعجز في الأداء، هذه هي المشكلة السياسية. كيف نتخلص منها إذاً؟ في العراق بركةٌ من السياسيين، ولكن لا توجد بركةٌ من رجالات الدولة. ونحن نحتاج إلى رجالات دولة، لأن السياسين، لا سيما الأيدولوجيين، كالأيدولوجيين القبليين أو المذهبيين أو القوميين العنصرين، هم الذين يثيرون الغبار وهم الذين يشتكون من عدم الرؤية.

❖ **الأستاذ عبد الحسن الشمري: الغنى في الغربة وطنٌ والفقر في الوطن غربة**

السلام عليكم، أنا أشكر المقدم والمحاضر، فكلاهما قد أبدع في التقديم والمحاضرة. لكن هل أنّ بناء المجتمع وبناء الشباب وبناء العائلة العراقية يبدأ من السياسية والثقافة فقط؟ الغنى في الغربة وطنٌ والفقر في الوطن غربة، إذاً على السياسيين أن يعتمدوا أولاً على الاقتصاد، فكيف نفكّر ببناء العائلة العراقية ونحن جوعى وبلا مأوى وبلا مستلزمات حياةٍ عامةٍ بسيطةٍ جداً؟ علينا أن نبدأ بالاقتصاد والتركيز على قطاع الصناعة إذ لا يمكن إيجاد ثقافةٍ إلا مع الآلة، ولا يمكن أن يتطور الفكر الإنساني إلا مع الآلة. وأعتقد أنّ السيد المحاضر يعرف جيداً أن نظام محو الأمية في إحدى الدول لا يعتمد على التخصيصات المالية وإعطاء رواتب المعلمين وخلق صفوفٍ جديدة، بل يعتمد على بناء مشاريع في القرى التي كانت تعاني من الأمية من أجل أن يعمل سكانها فيه بدلاً من إحضار فنّيين من المحافظات الأخرى، فيبدأ السكان بتعلم القراءة والكتابة من أجل العمل على مكينةٍ وآلة. إذاً نحن بحاجةٍ إلى بناء اقتصاد. فالدول العالمية التي تحكم العالم الآن هي الدول الصناعية وليست الدول السياسية. فهل السياسة من الاقتصاد أم أنّ الاقتصاد من السياسة؟ الركيزة الأساسية للسياسة هي الاقتصاد.

ما زالت الأحزاب التي تشارك في العملية السياسية لا تملك برنامجاً اقتصادياً. فالمواطن يذهب إلى الانتخابات من أجل مذهبه ودينه لا من أجل وطنه.

أنا أسأل السيد الوزير، هل تملك الأحزاب السياسية الكبيرة الحاكمة الآن في العملية السياسية برنامجاً اقتصادياً؟ ونحن مقبلون الآن على الانتخابات، ولا حزب سياسي حتى على مستوى المحافظات.

❖ **الاستاذ محمد جواد الشرع: المواطن اليوم يساوي بين الكتل السياسية والكتل الكونكريتية**

بدايةً أشكر الأستاذ علي الأديب على هذه المحاضرة القيمة والدكتور

إبراهيم على هذه الدعوة. في ما يتعلق بالحديث الذي جرى حول مشروعٍ وطني، لم أفهم ملامح هذا المشروع الذي يرتكز على الثقافة والتعليم، فمشكلة العراق لا تقتصر على الثقافة بل ثمّة مصالح.

كان السياسيون العراقييون يفهمون لغة المعارضة وأظنّ أنهم كانوا معروفين أكثر عندما كانوا في الغربة. أمّا الآن فهذه الهوية أيضاً بدأت تُفقد. وأنا أعتقد أنّ الانعكاسات بدأت تزداد وقد تبدو عملية التصحيح مستحيلة. وكان ينبغي حلّ الكثير من القضايا الآن، سواءٌ يحلها البرلمان أو تحلها الحكومة، وقد أصبحت هذه القضايا صعبة الحل بسبب أنّ معظم القوانين والمشاريع التي صدرت في العراق تشرّع للفساد، أزيلت كلّ الأجراء الجيدة من الأنظمة الشمولية التي كانت في زمن صدام حسين، وأضيفت إليها كلّ المصالح، مصالح كتلٍ وأحزابٍ وإلى ما هنالك. فظهرت لنا مجموعةٌ من القوانين التي تشرّع في الحقيقة للفساد، كيف نقضي على هذه القوانين إذاً؟ هذا أمرٌ صعبٌ جداً في المستقبل.

الملاحظة التي أودّ ذكرها هي أنه في عام 2005 صدر تقريرٌ عن وزارة الخارجية السويسرية يفترض أنّ الأشخاص الذين سيحكمون العراق في المستقبل هم مجموعةٌ من المجرمين بناءً على تحليل المجتمع العراقي وغياب البرامج. فآلاف العوائل فيها أيتامٌ وأرامل وهذه العوائل تُنتج مجرمين في النهاية.

أنا أعتقد أنّ القضية ليست مسؤولية دولةٍ لوحدها أو مسؤولية البرلمان، فكثيراً ما نتسائل من هو المسؤول. وهذا سؤالٌ كبيرٌ تصعب الإجابة عليه، فالمسؤول هو من جاء بالكتل الكونكريتية، المسؤول هو من ساوى بين الكتل السياسية والكتل بالكونكريتية، فالمواطن الآن يساوي بين الكتل السياسية والكتل الكونكريتية.

❖ **النائب قيس العامري: متى ستبدأ الاحزاب الإسلامية بالتثقيف على الدولة المدنية؟**

أشكر الأستاذ علي الأديب والدكتور بحر العلوم الذي وفّر لنا هذه الفرصة وهذا الحوار الجميل. تفضّل معالي الوزير بالإشارة إلى الكثير من النقاط المشتركة والهموم المشتركة بين السياسيين، وطرح إشكالياتٍ كثيرة. وأتصور أنه وجد حلاً لإشكاليتين وترك باقي الإشكاليات. هذان الحلّان هما موضوع الدولة المدنية الذي سبق أن ركزت عليه المرجعية. أتصور أنّ أول من طرح موضوع الدولة المدنية هو سماحة السيد السيستاني بلجوئه إلى كتابة الدستور عبر طريقٍ ديمقراطي، وقد تناولت الأحزاب الإسلامية هذا الطرح الآن. أما الحلّ الآخر فهو مبدأ الأغلبية السياسية.

أسأل الأستاذ الأديب: لدى الإسلام السياسي تاريخٌ في العمل السياسي في مجال حزبٍ أيديولوجيته إسلامية، متى ستبدأ الأحزاب الإسلامية بتربية مجتمعٍ على أساس الإيمان بالدولة المدنية؟ هل بدأت بذلك؟ هل ستبدأ في وقتٍ معين؟ ومتى ستثمر هذه التربية؟ متى سنرى أنّ النشرات الداخلية لهذه الأحزاب بدأت تثقّف باتجاه الدولة المدنية؟ ما هو تأثير مفهوم الدولة المدنية على ثقافة هذه النخب العراقية؟ وكيف ستتمكن الحكومة من تركيز هذه الثقافة لكي نصل إلى بر الأمان من خلالها؟

❖ **الأستاذ عادل اللامي: علينا اصلاح النظام الانتخابي**

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قانوناً معروفاً ينقض الفقرة "5" من قانون الانتخابات ويحوّل أصوات الناخبين إلى الكتل الفائزة فقط. فما هو الحلّ؟ عدد الكتل والكيانات التي شاركت في الانتخابات السابقة هو 300 في الأولى وأكثر من 500 في الثانية، والآن شارك 250 كيان. كيف يمكنني أن أحصل على الأصوات؟ فالكيانات التي ستشارك كبيرة، وستخسر الأحزاب الأربعة التي أُشير إليها كثيراً من مقاعدها إذ إنّ القاعدة الانتخابية الفردية

والكايانات الفردية ستكون واسعةً وستحصد الكثير من الأصوات ولن تفوز لكن الأصوات ستجيّر للفائز الأقوى، فقد تحصل على أكثر من نصف المقاعد. ما العمل إذاً؟ التأمينات التي تدفعها الأحزاب والأشخاص لا تُسترجع إلا بحصول الكيان الفردي على سعر المقعد، وتنصّ تعليمات المفوضية السابقة على أنّ من يأتي بنصف سعر المقعد يسترجع التأمين. يوجد الآن خمسةٌ وعشرون كيانٍ فرديٍّ فقط، إذ إنّ لا أحد مستعدٌّ أن يخسر خمسة ملايين وهو متأكدٌ من أنه لن يفوز.

اعتدنا أن نحدّد فترة تسجيل الكيانات السياسية بشهرٍ ونمددها أسبوعاً أو أسبوعين. لكننا لم نحتج إلى التمديد هذه المرة. وقد ضرب معالي الوزير مثالاً مهماً جداً يتعلق بالحزبين الحاكمين في أمريكا. هذان الحزبان ليسا حزباً شيعياً أو سنياً أو كردياً أوعربياً، بل هما حزبا برامج، لذلك نجد أنّ جميع الأحزاب، حتى الصغيرة، تتمحور حول هذين البرنامجين. والأمر نفسه يتكرر في بريطانيا التي يتناوب فيها حزبان أو ثلاثةٌ على الحكم.

❖ **القاضي عبد الحسين شندل: كنت اتمنى أن نحدد من هو المسؤول عن الخروقات الدستورية؟**

أسأل معالي الوزير والجميع، من هو المسؤول عن هذه الحالة؟ فجميع المسؤولين الآن وخاصةً الجبال السبعة يشكون، وأحدهم يطعن الآخر. وكنت أتمنى من معالي الوزير أن يحدد ما هي الانتهاكات القانونية الدستورية لكلّ طرف. فقد ذكر دولة رئيس الوزراء أن ثمّة انتهاكاتٌ كثيرةٌ لمجموعة الإقليم، وثمّة انتهاكاتٌ كثيرةٌ لرئاسة الجمهورية، لماذا هذه المجاملة؟ أنحن بحاجةٍ لمن في السلطة أم لرجال دولة؟

هل يوجد مسؤول، منذ عام 1958 حتى اليوم، شبيهٌ بالمرحوم جلالة الملك فيصل الأول؟ لا أظن ذلك. فهو برأيي الوحيد الذي يمثّل رجل دولةٍ لا رجل سلطة. الآن البعض يشكون ويبحثون عن منصب هو مخالف للدستور،

لماذا؟ لأنهم رجال سلطة. ومن يتولى السلطة ينتقد السلطة، فماهو الخلل؟ رئاسة الجمهورية انتهكت الدستور، ومجلس الوزراء فيه مجاملات، أما بالنسبة إلى مجلس النواب السابق والحالي، لا وجود لمجلس نوابٍ مماثل لهما في أيّ دولة.

كنت أتمنى على كلّ مسؤولٍ أن يقرأ القانون الأساسي الملكي في مادته التاسعة والأربعين، فالعضو الذي يتغيب عن المجلس لمدة شهرٍ من غير إذنٍ أو عذرٍ مشروعٍ يُعَدّ مستقيلاً. هذا في عام 1925، أما الآن فنجد المجلس نادراً ما يتجاوز الحاضرين فيه مئتين، ومنهم أعضاءٌ لا نرى منهم صورةً إلا على التلفاز. في المقابل، إذا تأخر موظفٌ خمس دقائق نعاقبه بقطع راتب.

علينا أن نحدد الخلل، فرئاسة الجمهورية انتهكت الدستور، كيف انتهكته؟ ومجلس النواب ضعيفٌ جداً والدليل على ذلك خروج البعض من الجلسة، وعدم اكتمال النصاب، وعدم حضور البعض، والمجاملات. إضافةً إلى ذلك، عُطِّلَت قوانين مهمة، ما السبب؟ السبب هو عدم الكفاءة. أنا أرى أنّ الكثير منهم يجهل كيفية تحرير السؤال، وبعضهم جيء به إما لاكتمال النصاب أو لانتمائه لجهة معينة. أين أساتذة الجامعة؟ أين العلماء؟ كم من عالمٍ في مجلس النواب؟

لو طُبِّقَ دستور سنة 1925 لكنا نسير نحو الدولة المدنية الحديثة، ولكن ماذا نقول للموجودين في السلطة؟ فبعد زيارةٍ واحدةٍ للرئيس الجعفري إلى تركيا انطبقت السماء على الأرض. اقرأوا المادة الدستورية رقم 76، يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء. الصياغة القانونية والدستورية دقيقةٌ جداً، الهمزة والنقطة والواو كلها لها آثارها. من يكلف رئيس الجمهورية؟ كلّف الدكتور الجعفري، وكان الواجب تكليفه، والناس يتعاونون معه ولديه مدةٌ محددة، لكنه يعتذر عن تشكيل حكومة، ويعترض على تشكيل حكومة.

يُشترط عرض الدرجات الخاصة من قِبَل مجلس الوزراء على رئاسة الجمهورية من أجل إصدار المرسوم الجمهوري. وصدرت كثيرٌ من التعيينات من قِبَل رئاسة الجمهورية وبالذات هيئة الرئاسة السابقة. لماذا لا نقول إنّ هذه مخالفة. وأذكر أني عرضتُ هذه المخالفات على الدولة، وقلت لهم بالنص: هل هذه مراسيم الجمهورية؟

الجميع يسمع أنّ هناك استحقاقاً قومياً لهذا المنصب، هذا هو الدستور، فأين الاستحقاق القومي فيه؟ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنصٍّ قانوني. ولا توجد حقوقٌ عامة، توجد حقوقٌ محددة. في السفارة مثلاً، ينبغي تحديد من السفير ومن الوكيل. لكن للأسف هذه المجاملة جعلت من الرئاسات الثلاث ضعيفةً جداً أمام بعضها البعض.

في الاتحاد السوفياتي خمس عشرة جمهوريةً وأكثر من حكمٍ ذاتي، وكان جيش الاتحاد السوفياتي يتجول في العالم وفي الاتحاد السوفياتي كافة، ولم نسمع يوماً أنّ جمهوريةً معينةً منعت جيشاً ما من الدخول، أما محافظ الأنبار فيقول: "كان على القائد العام للقوات المسلحة التشاور مع الحكومة المحلية للسماح بإدخال هذا الجيش." هل يوجد في العالم نظامٌ اتحاديٌّ فدراليٌّ كالنظام الحالي في العراق؟ كلّا، والمخالفات بالعشرات.

وأسأل: هل يرضى من سبق أن تولى منصب رئيس وزراءٍ أن يتولى منصب وزير؟ أرجو الإجابة. فقد شكّل جميل المدفعي وزارةً سبع مراتٍ وأصبح وزيراً في الوزارة الثامنة. وشكّل نوري باشا السعيد وزارةً 14 مرةً. نحن بحاجةٍ إلى رجال دولة، الموجودون الآن هم رجال سلطةٍ يتمتعون بالامتيازات. ومع الأسف الشديد كنت أتمنى من معالي الوزير أن يكون أكثر صراحةً بتحديد المسؤولية ومن هو وراء هذه المسؤولية من المسؤولين الحاليين.

❖ **الوكيل معتصم اكرم : فلتتفائل بمستقبل العراق**

عندي مداخلة، لقد شهدت تشاؤماً حول مستقبل العراق، مع الأسف. لكن برأيي أنّ العراق في المستقبل سيكون الأقوى في المنطقة لعدة أسباب. عام 1992 كان عدد الكيانات التي دخلت الانتخابات بالعشرات، لكن العدد انخفض قليلاً في الانتخابات التي تلتها. ودخلنا معركةً بين الاتحاد الوطني وبين ديمقراطية الكردستاني، فمن يرتدي الأصفر يُزعج صاحب القماش الأخضر، والقماش الأخضر والأصفر هما شعارا الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني، ولكنهم الآن نسوا الأخضر والأصفر، لاحظوا التطورات الحاصلة.

في العراق عقولٌ وشخصيات، وهو بلد الحضارة. ينبغي ألّا نكون متشائمين، والسيد بحر العلوم يعرف أننا في عامي 2003 و2004 لو أردنا أن نلتقي بأيّ شركة أجنبية لقالوا لنا تعالوا إلى الأردن، أما الآن فالشركات تتنافس حتى تلتقي مع أحد المسؤولين ويقول المسؤول أنه ليس لديه مجال.

مررنا بظروفٍ غايةٍ في السوء، والآن اختلفت الأمور. في وقتها كان إنتاجنا النفطي لا يصل إلى مليون ونصف برميل، أما اليوم فقد وصل الإنتاج إلى ثلاثة ملايين ونصف برميل يومياً. وقارنوا ميزانية عام 2003 مع ميزانية هذا العام. لا يجوز أن نكون متشائمين في كلّ شيء، أنا أشبّه العراق بباقة وردٍ فيها اللون الأصفر والأخضر أو أيّ لونٍ آخر، باقة الورد تمثّل الشيعة والسنة والعرب، كلٌّ له رائحةٌ طيّبة. ويمكننا أن نعيش جميعاً في باقة الورد هذه.

وأعلّق على نقطةٍ ذكرها الأستاذ علي بالنسبة إلى الكاز الذي يُمزج مع الماء: مدير عام شركة سومو موجودٌ هنا، هذا الشيء غير موجود فيه. قبل أن يتم التفريغ من الباخرة تُجرى فحوصات. هم من يخلقون لنا المشاكل. دعونا نتأكد من هذا الشيء أصحيحٌ هو أم لا؟ والنقطة الأخرى المتعلقة بأن نقل

الصورة بين الإعلاميين فيه سلبٌ وإيجاب، فعندما نخرج إلى مؤتمراتٍ ومنتدياتٍ خارجية، الكل يتحدث عن هذا الموضوع. أرجو من الإعلامين أن يقللوا من هذا الشيء ويصححوه بحيث تبقى القضايا داخل قبة البرلمان ومجلس الوزراء.

❖ **الاعلامي توفيق التميمي: هل نحمل نعش الديمقراطية الى مثواها الاخير؟ المشكلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية**

أنا سعيدٌ بلقاء السيد الوزير، وقبل الأسئلة، نحن نريد أن نكمل ثقافة الحوار. أجد أنّ كثيراً من الإخوة أخذوا دور المحاضر في الإجابة. محاضرة الوزير تشكلت بثلاث دوائر، دائرةٌ للثقافة ودائرةٌ للسياسة ودائرةٌ للتاريخ، وأعتقد أنّ كل دائرةٍ تحتمل السرابية والشيء الكثير.

أقول في ما يتعلق بالدائرة السياسية، من مثالٍ أُعطيَ أنّ أحد حاملي هوية لجنة حقوق الإنسان يريد أن يفجر مرقد الإمام الكاظم، هذا المثل ليس جديداً في أداء هذه الحكومة. قال رئيس الوزراء إنّ لديه مئات الملفات للجالسين، وهو يشير إلى أعضاء مجلس النواب، بالجريمة إزاء الشعب أو الجريمة المنظمة. قضية طارق الهاشمي أو الصراع الذي دار عامي 2006 و2007 هو من أشكال التمظهر المحمي بالدول. المشكلة في النظام السياسي الذي تطرق إليه الوزير، أنا أسأل، هل أفهم من كلامه أنّ علينا حمل نعش الديمقراطية إلى مثواها الأخير ونختار طريقاً جديداً للعملية السياسية الثانية؟ وإذا دعا هو إلى الأغلبية السياسية، فالأغلبية السياسية هي نتيجةٌ من نتائج الديمقراطية. إذاً المشكلة ليست في صندوق الانتخاب وليست في هذه الورقة، المشكلة في المسار إلى الصندوق. ماذا قدّمنا إلى هذا المسار من حيث التنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية؟

هل أدّت الدولة التي لم تتبلور حتى هذه اللحظة مسؤوليتها حتى توصل الناخب إلى هذا الطريق بحيث لا ينفجر هذا الصندوق عن هذه التمظهرات

الطائفية إلى الشارع بهذا الشكل؟ والسؤال يخص التاريخ، لم يتكلم سيادة الوزير عن موضوع التاريخ لكنه أعطى قراءةً للتاريخ، هذه القراءة التي أعطاها لحادثة مكة أو لثورة الحسين، هل يتفق عليها العراقيون؟ التاريخ العراقي أو العربي أو الإسلامي مليءٌ بالألغام والمفخخات، وهو أحد العوامل التي تعيق الوصول إلى المواطنة العراقية. كلكم تعلمون أنّه يوجد نظام تعريبٍ للسني ونظام تعريبٍ للشيعي في هذه الدولة الجديدة، ولكل نظامٍ رؤيته في التاريخ والفقه. كيف نتحدث عن المواطنة ونحن نؤسس بمفخخاتٍ تفرقع هذه المواطنة بالتربية والتعليم وفي نظام الثقافة؟

القسم الثالث

التعقيبات

◄ الواقع مرّ والبعض لا يرضى أن يسمعه

لن أجيب على كل سؤالٍ أو إثارة، وإنما سأعطي فكرةً عامةً عما تحدثتم به وعن المسائل التي يمكن أن تكون مورد إشكال. أنا في الحقيقة أشكركم كلكم على كل التعليقات والمداخلات التي هي في الغالب صحيحة، وبنسبةٍ عاليةٍ جداً، وهي مداخلاتٌ تثري المحاضرة والتوجه الذي تحدثنا به. كانت في الغالب مؤيدة، وأحياناً تضيف مسائل معينة، أما الاعتراضات فكانت قليلة. جاءت الاعتراضات كون البعض يتوقع من المحاضر أن يتحدث بالحل السياسي، باعتبار أنه سياسيٌّ ومعنيٌّ بشان الأزمة الحالية. أنا لم أخبر بهكذا عنوان، وإنما العنوان الذي جئت أتحدث به الليلة هو ضرورة عملية التغيير. وفيها مساراتٌ وفيها خطة عملٍ ولا يمكن تجاوزها، وبخلاف ذلك سنصل إلى هذا الواقع. الواقع في الحقيقة مرٌّ ولكن يبدو أنّ الإخوان لا يريدون أن يرضوا بالمُرّ، مثل شخصٍ مصابٍ بالسرطان، يقولون للطبيب لماذا أخبرته؟ لكنه إذا لم يعرف مرضه لن يتعالج.

ديمقراطيتنا فوضوية

أنا أريد أن أتساءل كسياسيٍّ مشاركٍ في العملية السياسية منذ أيام المعارضة حتى الآن. لا أستطيع إلا أن أكون متفائلاً. السؤال هنا، أنت متفائلٌ بأنّ معدلات تصدير ازدادت، ومنذ سنة 1973، منذ أزمة السويس، كم صدّرنا من النفط؟ كم أصبحت عائداتنا؟ وكم خُصِّص منها لتسليح جيشنا؟ أين وصلت الأسلحة وأين صار العراقيون وأين صارت الأرض العراقية؟ وأين صارت السيادة العراقية؟ السؤال هنا: أنا حينما أخطط لزيادة الإنتاج النفطي، أين أضع المال؟ هل أضعه في البنوك الأميركية؟ مصارفنا ما زالت جامدة. وأنت تريد أن أعطيك جوّاً سحريّاً عن العراق. كلا، أنا فقط أصف لك الواقع، إذا بدأت من واقعٍ صحيحٍ وعرفت ما هو دورك، إما كمديرٍ عامٍ أو كسياسي، أو كمنتمي إلى كتلة، ما هو دورك؟ هل ساهمت في البناء او الهدم؟ أم ستقول أنّ رئيسك طلب منك هذا الشيء؟ أم أنّ الوطن أراد منك هذا الشيء؟

لاتسمحوا للديكتاتورية أن تمر عبر شرعية الديمقراطية

هل تعمل أغلب الكتل في البرلمان بوحي العقل والإرادة، أم حسب هاتفٍ واتصال؟ يتلقَون أوامر القائد. لذلك لا تلوموا البرلماني حينما لا يحضر لأنه يعلم أنّ لا قيمة له. وإذا صوّت أو تكلم بالاتجاه الآخر سوف يُعاقب، والعقوبات تختلف من كتلةٍ إلى أخرى. خذوا هذه الظاهرة بعين الاعتبار، فديمقراطيتنا فوضوية، وأجيب من يسأل عن وجود طريقٍ آخر بأنّ الطريق الآخر هو طريق الدكتاتورية والانقلابات عسكرية. ولكن لا تسمحوا للدكتاتورية أن تمر من خلال شرعية الديمقراطية. هذا ما يحدث في البلد. هذا التحالف غير الناضج بين هذه الكتل وتلك الكتلة، أصار لمصلحة الوطن أم أنه عبارةٌ عن مجموعة تناقضات اجتمعت؟ أهي تناقضاتٌ على عدوٍ مشترك؟

ذكر الأخ معتصم أنه في إقليم كردستان كان يوجد قتال، وأنا كنت مواكباً لتلك العملية وأعرف نوع القتل والتعذيب والسجون والإعدامات. وأستاذ معتصم يعرف، لكن أقول بصراحة، لو استغل سلام كردستان وأصبح دولةً مستقلة، هل يعود ذاك الصراع أم لا؟ إذاً صارت الحكومة الاتحادية هي مرمى المدفعية للاثنين. يجب أن نفهم موقعنا، نحن في الحقيقة الآن طلاب سلطة، وأنا حينما أضع يدي على الجرح، أفهم أنّ تغيير التربية والثقافة والوعي هو الذي يغير الواقع. البعض يبحث عن حلٍّ سريع، لو كان لدينا حلٌّ سريعٌ لتمّ التئام الشمل.

مضت أشهرٌ ورئيس الجمهورية يريد أن يدعو إلى مؤتمرٍ وطني. لماذا لا يُقام المؤتمر الوطني؟ الدعوة كانت قبل مؤتمر القمة العربية، لماذا لم يُعقد إذاً؟ تريدني أن اتفاءل، غداً سأدعو كل الكتل إلى الاجتماع، هل سيجتمعون أم سيتعاركون؟ التفاؤل منطقٌ نفسيٌّ ولكن الآلية للوصول إلى تحقيق التفاؤل تحتاج إلى خطة.

◄ هل نجحنا في توظيف اموال النفط؟

أنت اليوم تُنتج النفط، أنا أسمع أنّ وزراء النفط يتبارون فيما بينهم على إنتاج النفط، فالعراق سيتمكن من إنتاج سبع ملايين برميلٍ بعد خمس سنواتٍ وسنبيعها بالسعر المجزي. هل نعرف كيف نصدره؟ أم نترك أمواله في البنوك؟ كم نصرف الآن من ميزانيتنا؟ هل صرفنا ستين أو سبعين في المئة؟ هل نعرف كيفية صرفها؟ هذه الأموال حينما تجتمع يمكن أن تُفيد بنوك الخارج. هل تريد أن تموّل الكبار أم تريد تمويل وضعك؟ لدينا أزماتٌ داخلية، لماذا لم نحاول معالجتها؟

محاضرتي كانت للإثارة، عقول النخب الثقافية، أنتم لستم أناساً عاديين، أنتم مشاركون، لا تتفرجوا على ما قاله السياسي، الجمهور هو من

رفع الساسيين، أنتم تستطيعون أن تقولوا للجمهور إنّ هؤلاء لن يفيدوكم، هؤلاء قياداتٌ مصطنعة، هؤلاء يتكلمون شيئاً ويعملون بشيءٍ آخر. يحملون شعاراتٍ في الحملة الانتخابية وحينما يصلون إلى البرلمان يبدلون هذه الشعارات، كما اختلفت التحالفات وأصبحت المسألة متعلقةٌ بمدى قدرة الحكومة على الإنجاز.

◄ حكومة مدنية ذات قيم انسانية

ألست أنت في الحكومة؟ لماذا لم تنجز؟ لماذا اعتبرت وزارتك وكأنها جزيرتك وملكيتك؟ لا تعيّن أحداً سوى من حزبك، وتستفيد من المقاولات وتحولها إلى مجموعتك، هل يُسمى هذا عملاً؟ هل هو إيمان بالمواطن؟ وكل من يقوم بذلك يفتخر بعمله، وحينما تسأله عن السبب، يقولون أنّ الآخرين قاموا بنفس العمل. فإذا أخطأ الآخرون أخطأ أنا أيضاً. إذاً لماذا تريد أن تتفاءل؟ عليك أن تقول إنّ هذا الواقع مريض، وهذا المرض يحتاج إلى علاج.

◄ الخطأ ليس في المنظومة بل في حاملها

قلتُ إنّ العراق مريضٌ ويحتاج إلى علاجٍ خاص، ولذلك دعوت إلى حكومةٍ مدنيةٍ ذات قيمٍ دينية، والقيم الدينية هي قيمٌ إنسانية، لأن الباري عزّ وجل لم يرسل الدين حتى يحلل ويحرم مجاناً، وإنما أراد أن يقيّم العلاقات الاجتماعية بين الناس بطريقةٍ متعادلة، "أرسلناك رحمةً للعالمين"، لم يرسل الرسول نقمةً على العالمين. لكن السياسيين حوّلوا الدين إلى نقمة، ومع ذلك يأتيني شخصٌ في مداخلةٍ يقول اعترفوا أنّ منظومتكم خطأ. أقول كلا، منظومتي ليست خطأً، بل الإنسان على خطأ، الإنسان حامل هذه المنظومة هو الذي شوهها، المنظومة صحيحة، لا يمكن أن يصدر عن خالق البشر شيءٌ مختلف، هو خلقنا وهو أعرف بدواخل أنفسنا وقال لنا هذه خارطة الطريق

أمامكم، ولكن نحن انحرفنا عن الطريق، وحينما قال "إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم"، هل أصلحنا بينهم؟ أم أننا أمسكنا المذياع وبدأنا أحدنا يتكلم عن الآخر؟ هل هذا هو المجتمع الإسلامي؟

لقد صنعنا إسلاماً خاصاً بنا، خفنا أن نقول إننا لا نريد الإسلام، فشوهناه في البداية، والآن اصبحت القضية علنية، نريد أن نترك منظومتنا الإسلامية ونعمل في العلن بما يخالف الإسلام. هذا العمل الذي صار، وهذا ما يُراد لنا، هذا ما يسمى الاستعمار، لماذا حصل الربيع في هذه المنطقة فقط؟ من أين يصدر الإرهاب؟ لمَ إسرائيل معافاةٌ في المنطقة وتوزع أموالاً على هذا وذاك وتسبّب الربيع العربي؟ الأمر يدعو إلى العجب.

◄ لا تنزعج من المنطق والثقافة

لقد أثرنا السؤال من أجل البحث فيه، لدينا مباراةٌ خطابية، ولا أريد أن أقول إنّ في هذه المحاضرة ثغرات فقط لكي تمدحوها، الأمر ليس كذلك، المسألة أنّنا كلنا مسؤولون عن هذا المرض، سواءً كنا مثقفين أو إعلاميين أو أكاديميين أو أستاذةً أو سياسيين. السياسي مترجمٌ لفكر الأمة، ومترجمٌ لفكر المجتمعات. لا تنزعجوا من المنطق والثقافة، فالثقافة أساس، علامَ ربينا أولادنا؟ مستوى الأمية مرتفعٌ الآن، لا أقصد أمية القراءة والكتابة، بل أمية الثقافة. ماذا تريد من ابنك؟ هل تعرف ماذا ستقول له؟ ما هو طريق الحل؟ طريق الحل ليس واضحاً، بل هو مشوشٌ ومضطرب، ليست له مرجعيةٌ معينة، لا مرجعيةً ثقافيةً ولا مرجعيةً في الأشخاص، فكل كتلةٍ تتكلم بطريقتها، ويوجد تشابهٌ في الوجوه واختلافٌ في الخطط. أنا لا أريد أن أتشاءم أبداً، بل على العكس، أنا متفائل.

◄ ماذا حصل في التعليم العالي؟

الآن أنتم تستطيعون أن تعرفوا ماذا حصل في التعلم العالي، ماذا يعمل

التعليم العالي؟ إنه مبعثٌ ومعسكر، وكان عبارةً عن مجموعاتٍ تكتب عن بعضها البعض، أي منظومةٌ أمنية. لقد تعلموا هذه الأخلاق، ولا يمكن انتزاع الأخلاق من البشر بسرعة، فالعملية التربوية طويلة المدى. "يزكيهم ويعلمهم"، ليست لدينا تزكية، نحن بمجرد ما جئنا، قيل إنّ وزير التعلم العالي يبني حسينيات، ويريد أن يفصل النساء عن الرجال، ما هذه العقلية؟ كأنّ الدين يُفرض بهذه الطريقة. من أين حصل هؤلاء على هذه العقلية؟ أخذوها من السلفيين الذين يركضون خلف الناس، ويتصورون الإسلام بـ"الدشداشة" القصيرة واللحية الطويلة.

◄ العراق بحاجة الى النظام المدني

الإسلام لا يكون بهذا الشكل. "لا إكراه في الدين"، فلا يُكره مجتمعٌ على الدين. وأجيب الذي سألني هذا السؤال: أنتم كنتم تدعون إلى الإسلام، كيف صار الآن؟ وهل المجتمع مدنيٌّ الآن؟ طبعاً المجتمع مدني، لأن وصفة العراق تحتاج ذلك. نحن دعَوْنا إلى الاسلام حينما كنا نريد أن نفصل بين الإيديولوجية والفكر الإسلامي والفكر الآخر، نظريةٌ مقابل نظرية، حسنات هذه وأخطاء تلك. هل عندما يوضَع أمامك مريضٌ تطبّق عليه ما درسته في كلية الطب مباشرة؟ أم أنك تأتي بلجنةٍ لتشخيص المرض؟ ثمة عوارض متشابهةٌ ومتداخلة. إذا أردت أن تفرض الدين يصبح الوضع مشابهاً لمصر ومحمد مرسي. لذلك لا تستطيع أن تفرض الدين. ابحث عمّا يفيد وضعك الآن ولا تنسَ قِيَمك.

هذا الدستور فيه قيم، لذلك قال السيد السيستاني (حفظه الله) أسِّسوا أنتم الدستور لأن الأميركيون كانوا يريدون كتابة الدستور، وبالفعل فإنّ جزءاً من هذا الدستور مأخوذٌ من قانون إدارة الدولة، لذلك نجد فيه هذه العثرات، فجزءٌ منها مأخوذٌ من هناك. لا يوجد دستورٌ يكتمل بأربعة أشهر، ولكنّ دستورنا صار بأربعة أشهر. أنا أقول ذلك لأن فيه أخطاءٌ كثيرة. نحن نحترم

الدستور، ونحترم القانون، ولكن علينا أن نتفق على تصحيح نقاط الخطأ، فأين وقعنا فيها؟ ولكن يبدو أننا مرتاحون لهذه الأخطاء.

◄ القانون الانتخابي.. نطفة ولدت مخلوقاً مشوهاً

أنا مع الأخ الذي تحدث عن القانون الانتخابي، فقد وُجِّهَ القانون الانتخابي على أساس أن يظهر المجلس بهذا الشكل. هذه النطفة ولّدت هذا المخلوق، وهو مخلوقٌ مشوّه. لذلك نحن في الحقيقة نحتاج إلى أشخاصٍ يَعون أولاً ما يقع في العراق ويختارون النظام الانتخابي الذي يوصله إلى الغاية التي نريدها. قلنا إننا نريد أغلبيةً سياسية، لا كرديةً ولا سنيةً ولا شيعية، وإنما أغلبيةٌ سياسيةٌ فيها الكرد والتركمان والعرب والسنة والشيعة. كما نريد أن ننظم قانون الانتخاب بهذا الشكل. لكن هل نستطيع ذلك؟ هذا ما قلنا به، ثمة كتلٌ وصلت إلى الخمسمائة، هذا مظهرٌ مرضيٌّ في الانتخابات. لماذ سمحنا بذلك؟

إذا أعجبتنا تجربةٌ موجودةٌ في دولةٍ من الدول الديمقراطية الحديثة، نأخذ التجربة، ونحاول أن نرى إن كان ثمة تشابهٌ بيننا وبينها، هذه دولٌ خرجت من الحرب، وكان وضعها أتعس منا بكثير. وقد أصبحت إحدى دول جنوب شرق آسيا عملاقةً تخاف منها الدول الكبرى، فقد تقدمت من الناحية التقنية ومن الناحية الديمقراطية ومن ناحية أصول الأخلاق. لماذا ليست لدينا أخلاقٌ بينما هم لديهم؟ من أين أتوا بالأخلاق؟ ألسنا بشراً مثلهم؟ لدينا نفس الغرائز ونفس الحاجات النفسية ونفس النوازع التي تحركهم. انظروا إلى الياباني والكوري، يركع أمامكم ولا يعتبر أنّها مذلةٌ له، أما أنتم إذا ناديتم شخصاً يُقال له إنه تعالى. هذه طريقتنا الآن. نحن لدينا تراثٌ ثقافيٌّ مؤثرٌ إلى الآن في آلية سلوكنا ويحتاج إلى إعادة نظر. يجب تصحيح الجهاز التربوي والإعلامي، فالإعلام اليوم مدرسةٌ وُجِّهَت لكلّ الفئات، ليس فيها مرحلةٌ ابتدائيةٌ ودراساتٌ عليا، وتستطيع أن تؤثر ولكنها تهيّج، فقد دُفِعَ لها لتؤدي هذا الدور، فإذا وقع

حادثٌ صغيرٌ يكبّره الإعلام، وكم من الناس والشركات التي تخاف المجيء إلى العراق بسبب الإعلام.

نسأل لماذا لا يتحرك النائب على المواطنين، لكن إذا كانت هناك مفخخاتٌ ومطاردةٌ ويريدون أن يفرغوا العمل السياسي ويريدون أن يؤسسوا دولةً إسلاميةً على طريقتهم الخاصة بالاغتيالات والكاتم والتفجيرات، كيف يخرج؟ علينا دراسة هذا الموضوع، كيف نحميه وكيف لا ينقطع عنه الجمهور، كل هذه مسائل قابلة للدراسة.

◄ الحلول كثيرة والاتفاق عسير

أنا لم أُرد أن أتكلم عن حل، فالحلول كثيرةٌ ولا أعتقد أنها عسيرة، ولكنّ الاتفاق عليها عسير. كل واحدٍ منكم يستطيع إعطاء الحل، وأنا مطمئن. سأل أحد الإخوان عن الأكاديميين، هل تشجعوا لإيجاد حلول؟ نحن بصدد إنشاء مركزٍ للدراسات السياسية الاستراتيجية، ولكن إذا تأسّس هذا المركز، هل يوجد من يقرأ له مثل أميركا؟

◄ أين العدالة؟

هل سبق أن رأيتم نائباً في بلدٍ يستلم ثمانين مليون دينار؟ على أيّ أساسٍ يستلم هذا المبلغ؟ من شرّع له ذلك؟ هذا العمل موجودٌ في العراق. كل عملنا خطأ. علينا أن نراجع أنفسنا ونبحث عن الخطأ، ولا نستطيع أن نخلق مجتمعاً ونقول إنه ديمقراطي. السياسي يستلم الملايين والمواطن نائمٌ في الشارع وليس لديه أيّ مال، هذا لا يصح، وهذا ليس مجتمعاً. ونَعْتُنا بمجتمع المجرمين صحيح. لا أحد يبحث عن العدالة، نحن جالسون في مجلس الوزراء، وكل يومٍ يأتي إلينا وزيرٌ من الوزراء بمخصصات، أي مخصصاتٌ لمجموعته، ثم يقولون أعطوا الوزراء مكافآت، لماذا تعطيهم مكافآت؟ إنهم يؤدون عملهم فقط.

مرضنا مزمن

هذا الكلام لا يعني أننا متشائمون، لكن علينا أن نشخّص المرض، فنحن حتى إذا تألمنا أو أُصِبنا بالانفلونزا نذهب إلى الطبيب حتى إذا تألمنا نذهب إلى الطبيب. وقد أصبح مرضنا مزمناً، فالسني الآن يحقد على الشيعي والشيعي يحقد على السني، والعربي ضد الكردي، إلخ. يجب أن نعترف بهذا المرض، لا أن نعتزّ به، فالاعتزاز به يوصلنا إلى التحدي، وقد صار التحدي لغتنا الآن. كما علينا أن نفهم أنّ المنهج الثقافي هذا صار فيه خطأ، وعلينا أن نعيد النظر فيه. فنحن بشرٌ، والدول الأخرى التي تقدمت فيها بشر، لكن البشر هناك أعلنوا أن ثمة خطأ.

في الولايات المتحدة مثلاً، حينما رأوا أن الاتحاد سوفياتي سبقهم بإرسال مركبةٍ فضائية، غيروا مناهجهم. أما نحن فما زلنا نتبع مناهجنا القديمة ذاتها، واسألوا الأساتذة في الكليات والجامعات، ما زالت لدينا نفس المناهج التي كنا ندرسها في الستينات والسبيعنات، ألم يتطور العلم؟ لماذا نحن إذا تحدثنا قالوا تحدث الوزير عن التعليم العالي، طبعاً لا، نحن نتحدث عنه حتى نغيره، هذا منهجنا وبدأنا به، وأنا لو لم أكن متفائلاً لما قدمت هذا المنهج، والمنهج صعب، وقد رأيتم الهجمة الإعلامية التي حصلت. لكننا سنظلّ سائرين في طريقنا، لا لمصلحة الحزب ولا لمصلحة الإسلاميين، بل لمصلحة ابن الوطن، فهو يكتسب العلم حتى يتطور البلد، والبلد الذي ليس فيه علمٌ لا يتطور، ويبقى العالم خاضعاً للشارع، ابن الشارع هو الذي يقوده.

الإطار المدني في بناء العراق

لذلك أخشى زعل الناس وحديثهم عنا. أنت أعطِ رؤيتك، وأَفهمها للناس علّهم يؤمنون بها، هذا ما يفعله كل قادة الأمم. وأنا أعتقد أنّ الطريق واضح، لكننا أحياناً نحب أن نلقي باللوم على الآخرين، فنتصور أنّ السياسي

الذي صار وزيراً أو عضواً في البرلمان يملك عصا موسى ويستطيع أن يحلّ المسائل، وهذا تفكيرٌ خاطئ. كلنا مشتركون في العملية، علينا أن نؤمن بها ونعمل بها معاً. فلنغيّر طبائعنا ولنتوقف عن الانحياز إلى فئاتنا ومذاهبنا، فالدولة المدنية فيها أطرٌ معينة، وهذا العمل يقع ضمن الإطار المدني، فالإيمان بمن يشاركنا في الوطن مهما كان مذهبه مهمّ، والإسلام جاء للإنسانية وهو مشروعٌ لتحرير الإنسان من التزاماته وانشداده إلى المسامير الاجتماعية والأصنام والأوثان التي كان يعتقدها مقدسةً وهي لا تستحق التقديس، وشكراً.